نموذج ترخيص

أنا الطالب : سامي بوقريط أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في

الجزائر ما بين سنة 1996 - 2014

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: سامي بوقريط

التوقيع: [signature]

التاريخ: 2016 / 07 / 12

أثر الحكم الراشد على النموالاقتصادي في الجزائر

ما بين سنة 1996 - 2014

إعداد

سامي بوقريط

المشرف

الأستاذ الدكتور عادل الشمايلة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الادارة العامة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

حزيران، 2016

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان: " أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين سنة 1996–2014 " وأجيزت بتاريخ 2016/6/29.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عادل يعقوب الشمايلة أستاذ مساعد – مالية عامة	– رئيسا	....
الدكتور عبد الحكيم عقلة اخوارشيدة أستاذ مساعد – ادارة الجودة	– عضوا	....
الدكتور رضا مصطفى البطوش أستاذ مساعد – تخطيط استراتيجي	– عضوا	....
الأستاذ الدكتور اكثم الصرايرة أستاذ– ادارة الاعمال جامعة عمان العربية	– عضوا	....

الإهداء

إلى والديَّ رحمة الله عليهما

إلى زوجتي وابنتي مريم

إلى عائلتي الكريمة وحبيبتي سارة

إلى أصدقائي في العمل، و كل من ساهم في انجاز وتحقيق هذا العمل

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي قدرني على انجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر إلى عائلتي التي ساندتني طوال مشوار هذا

كما أتقدم بالشكر إلى زملائي في العمل و كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

إلى أستاذي المحترم، الدكتور عادل الشمايلة

إلى جميع أساتذة الجامعة الأردنية و طلابها، خاصة كلية الأعمال تخصص إدارة عامة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الاختصارات أو الرموز

الناتج المحلي الإجمالي	GDP
صندوق النقد الدولي	IMF
برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية	UNDP
Kaufmann, Kraay and Mastruzzi	KKM
البنك الدولي	WB
المؤشر العالمي للحكم الراشد	WGI
الناتج القومي الإجمالي	GNP
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	OECD
الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا	NEPAD
الديوان الوطني للإحصاء	ONS
معدل دخل الفرد من الناتج الملي الإجمالي	per capita GDP
komogarov, smirnov	K-S

أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر

ما بين سنة 1996–2014

إعداد

سامي بوقريط

المشرف

الأستاذ الدكتور عادل الشمايلة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في حالة دولة الجزائر خلال الفترة 1996-2014. و قد استخدمت مؤشرات الحكم الراشد كمتغيرات مستقلة و هي : حرية التعبير و المساءلة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، سيادة القانون ، محاربة الفساد ، نوعية التنظيم و نوعية الحكومة . في حين استعمل معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

مصدر بيانات الدراسة هي البيانات التي ينشرها البنك الدولي عن المؤشرات المذكورة أعلاه عن الجزائر و كذلك بيانات معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي. و جرى التحليل باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤشر العالمي للحكم الراشد له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي و على النمو الاقتصادي في الجزائر .

كما بينت الدراسة أن كلا من: الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون لهما تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. في حين لكل من : حرية التعبير و المساءلة ، محاربة الفساد ، نوعية التنظيم و نوعية الحكومة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

الكلمات الدالة: معدل الدخل الفردي، حرية التعبير و المساءلة، الاستقرار السياسي و غياب العنف، سيادة القانون، محاربة الفساد، نوعية التنظيم و نوعية الحكومة

الفصل الأول

المقدمة

1 - مقدمة:

تعتبر الحاكمية، الحكم الراشد أو الحكم الصالح كما يسميه البعض من المواضيع التي أثارت جدلا واسعا في أدبيات السنوات الأخيرة، لما تحمله من مفاهيم مختلفة ناجمة عن الهيئة السائقة لهذا التعريف حسب تخصصها، وجهة نظرها ومصلحتها، مما جعل اهتمام الباحثين والمدارس العلمية والمنظمات الدولية تكثف جهودها وتهتم به لمحاولة الخروج بمفهوم موحد مما سمح بظهور العديد من الدراسات ذات صلة بالحكم الراشد.

رغم كل هذه المحاولات للوصول إلى تعريف موحد، إلا أن إشكالية المفهوم المعرفي بقية أهم عقبة تقف في وجه توحيد كل هذه التعاريف.

ومن بين التعاريف العديدة للحكم الراشد على سبيل المثال لا الحصر ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهو "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". كما يعرفه البنك الدولي (WB) على أنه "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها" (العجلوني، 2013).

ومنه يمكن تعريف الحكم الراشد على أنه العملية التي من خلالها تلتزم الدولة بسيادة القانون وتعزز المساءلة والشفافية، وتقوم بتوفير السلع والخدمات بطريقة فعالة وتسمح للمجتمع المدني والقطاع الخاص بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

كما تطور مفهوم الحكم الراشد ليشمل المجالين السياسي والاقتصادي للدولة بعدما كان مقتصرا في البداية على تدخل الدولة في جميع الشؤون العامة، والتنمية الاقتصادية من خلال برامج إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية المفروضة على الدول النامية التي أثبتت فشلها في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ما سمح للمنظمات العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإعادة النظر في المفهوم التقليدي للحكم الراشد وتبني مفهوم جديد تكون فيه مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع

المدني في تسيير شؤون الدولة واتخاذ القرارات ذات المصلحة المشتركة، حيث ارتكزت الجهود في هذه التعاريف لتصل إلى مفهوم متقارب يربط الحكم الراشد بطبيعة مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية.

يعتبر الحكم الراشد من العوامل الهامة ليس فقط لتطوير الديمقراطية ولكن النمو الاقتصادي أيضا في نظر العديد من الباحثين والمنظمات الدولية (Albassam, 2013). بينما يرى آخرون أن اتجاه ودرجة ارتباط هذه العلاقة غير واضح باعتبار هذه النتائج لا تستند إلى أدلة تجريبية (Pere, 2015).

لعبت التنمية البشرية دورا مهما في إثراء العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي باعتبارها عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة حيث أصبحت جوهر نقاش الباحثين وصناع السياسات (Pradhan and Sanyol, 2011).

نظرا للاهتمام المتزايد الذي اكتسبه الحكم الراشد وتأثيره على النمو الاقتصادي خاصة من طرف بعض المنظمات الدولية والدول المانحة سمح هذا الاهتمام بظهور مؤشرات اقتصادية تسمح بقياس هذه المفاهيم وتقديم سياسات ملائمة للمعالجة الإصلاحات الفاشلة.

واستنادا إلى Alkire (2010) فان هناك علاقة متبادلة بين التنمية البشرية والحكم الراشد والنمو الاقتصادي، حيث خلص Alkire إلى أن التنمية البشرية (كنظام صحي جيد، مستوى تعليم عالي) تزيد في وتيرة الإنتاج الاقتصادي وذلك بتقديم أفراد ذوي مستوى علمي وتدريبي عالي وصحة جيدة (Albassam, 2013).

كما تعتبر مؤسسات الدولة التوجه الأكثر اهتماما في مفهوم الحكم الراشد في نظر الباحث الاقتصادي North والذي كانت أعماله أساس لبحوث عديدة ساهمت في تقليل الفجوة بين التوجه الاقتصادي والسياسي للحكم الراشد، حيث أكد North وكلا من Acemoglu and al. على أهمية مؤسسات الدولة في تعزيز وتطوير وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال الاهتمام بالتصميم والهيكلة المناسبة للحصول على المخرجات الاقتصادية والسياسية اللازمة (Acemoglu, et al., 2000).

أفرزت هذه البحوث العديد من المؤشرات القياسية الاقتصادية التي تم تداولها من طرف العديد من الباحثين أهمها: مؤشر التنمية البشرية وهو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، إلى جانب مؤشر ممارسة الأعمال للبنك الدولي ومؤشرات

أخرى كفعالية القطاع العام للبنك المركزي الأوروبي ومؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية الخ....

مؤشر الحكم الراشد العالمي (WGI) الذي تبناه البنك الدولي مؤشر مركب واسع الاستعمال، يشمل ستة مكونات تمثل الأبعاد الواسعة للحكم الراشد تغطي حوالي 200 دولة. تم بناء هذه المؤشرات على العديد من المتغيرات تم الحصول عليها من واحد و ثلاثون مصدرا مختلفا تمثل الإدراك الحسي في منظور وكالات دولية مختصة ومنظمات حكومية وغير حكومية دولية.

تشمل هذه المؤشرات على :

حرية التعبير والمساءلة – الاستقرار السياسي وغياب العنف – فعالية الحكومة – جودة التنظيم – سيادة القانون – مراقبة الفساد (Kaufmann and Kraay, 2008) .

تعتبر الجزائر أكبر بلد أفريقي وعربي من حيث المساحة والعاشر عالميا. والاسم الرسمي للجزائر هو الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، كما تلقب ببلد المليون ونصف المليون شهيد نسبة لعدد شهداء ثورة التحرير الوطني التي دامت 7 سنوات ونصف ضد الاستعمار الفرنسي. تقع الجزائر في شمال غرب القارة الأفريقية، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المملكة المغربية والجمهورية العربية الصحراوية وموريتانيا.

الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي، وعضو في جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها، والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية. ووفق دستور البلاد، فإن الدين الرسمي للدولة الجزائرية هو الإسلام لغالبية سكانها المسلمين واللغتان الرسميتان للدولة هما اللغة العربية واللغة الأمازيغية.

تبلغ المساحة الإجمالية للجزائر 740 ,381 ,2 كم^2، يمتد الشريط الساحلي في الشمال على مسافة 1660 كم، من تونس شرقا إلى المغرب غربا ويبلغ طول حدود الجزائر البرية 6,385 كم تتوزع كالتالي :تونس 965 كم، ليبيا 982 كم، النيجر 956 كم، مالي 376 ,1 كم، موريتانيا 463 كم، الصحراء الغربية 43 كم، المغرب 601 ,1 كم.

تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية ومنجمية مهمة تتواجد عموما في جنوبها وتعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية إلى جانب أنها تمثل ما يقارب 95% من صادراتها ما يجعل اقتصادياتها معرض لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حسب تقدير2016 جانفي ، فإن سكان الجزائر بلغ 40.4 مليون نسمة، نحو 90 % من الجزائريين يعيشون في المنطقة الساحلية الشمالية للمناخ المناسب والأراضي الخصبة ونسبة قليلة من السكان تعيش في الجزء الجنوبي الصحراوي من البلاد ويقدر عددهم بنحو 1.5 مليون.

الدينار الجزائري (DZD) هوالوحدة الأساسية لعملة الجزائر، ويصدره بنك الجزائر المركزي، والدينار الجزائري قابل للصرف بالعملات الأخرى، ويبلغ سعر صرف الدينار الجزائري رسميا حوالي 110 دينار جزائري مقابل دولار واحد أمريكي في شهر مارس 2016.

النظام السياسي في الجزائر جمهوري ذو طابع ديمقراطي حسب الدستور، وقد أقر الدستور المعدل لسنة 1989 التعددية الحزبية والنقابية في البلاد.الجزائر تفرق رسميا بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبشكل عام، يناط بالرئيس والجهاز التنفيذي مهام العمل على تطبيق القوانين، التي يسنها البرلمان الجزائري، بينما يفصل القضاء في الأحكام المدنية والجزائية.

تاريخياً، كان إرث الماضي سبب الثقل السياسي حاليا، فقد استمر حكم الحزب الواحد منذ استقلال البلاد، متأثرا بالنظام الاشتراكي. شهدت الجزائر في ثمانينات القرن الماضي عدة هزات اقتصادية كان من أثارها أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي عجلت بإدراج إصلاحات سياسية واقتصادية.دخلت البلاد مجددا في عشرية سوداء نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي نهاية سنة 1991 وانتشار أعمال عنف وصارت الأولوية وضع حد لهذا الوضع الذي استنزف الأرواح والطاقات. وبدأت بوادر الانفراج تظهر بانتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للبلاد وشروعه في اتخاذ إجراءات لوقف العنف .

مع بداية القرن الحالي بدأت تنعم الجزائر باستقرار أمني وعافية اقتصادية، غير أن الوضع السياسي ظل مغلقا في وجه الأحزاب إلى جانب الوضع الاقتصادي الذي ما زال هشا.

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال نظاما اقتصاديا اشتراكيا تميز بالتخطيط الاقتصادي المركزي والمركزية الإدارية المطلقة، التي تكون فيها الدولة مهيمنة على جميع المجالات الاقتصادية، وكان هذا التوجه متطلب أساسي لكسر التبعية الاستعمارية، كما اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على تمويل مشاريع ضخمة ما كان يسمى أنداك بالصناعات المصنعة بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد (كربالي، 2005).

ونظرا للنتائج السلبية التي نجمت عن هذه الإستراتيجية بسبب العجز المالي الكبير الذي كانت تتخبط فيه المؤسسات العامة و الناجم عن نمط الإدارة المركزية والتسيير الذي يرتكز على التخطيط لا على المردودية كمعيار للنمو الاقتصادي. مع بداية الثمانينات جراء هذا العجز المالي والإداري تبنت الجزائر إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية بهدف إدخال النظام اللامركزي في التسيير، إلا أن الأوضاع الاقتصادية العالمية آنذاك وتدهور أسعار المحروقات وتراكم مشكلة الديون حالت دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

تلا ذلك الشروع في نوعية عميقة تعتبر تاريخية، سمحت بتعديل الدستور وإقرار التعددية الحزبية واستقلالية المؤسسات وفقا للمبادئ السوق (لبجيري، 2010) ، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية التي دفعت بالجزائر إلى دوامة العنف قرابة 10 سنوات زاد الوضع سوءا.

جراء هذه الأوضاع الأمنية والاقتصادية السيئة لجأت الجزائر لمساعدة صندوق النقد الدولي وباشرت برنامجين إصلاحيين يمتدان من سنة 1993 إلى سنة 1998 تم خلالهما إعادة جدولة الديون ومباشرة إصلاحات اقتصادية كان الهدف من ورائها تحقيق التوازنات المالية ، تقليص التضخم وإصلاح الاقتصاد الكلي (الشيخ، 2009).

وجراء هذه الإصلاحات وارتفاع أسعار المحروقات، وتحسين الوضع الأمني في بداية القرن العشرين، استرجعت الجزائر توازناتها الاقتصادية وبدأت مرحلة جديدة من إصلاحات اقتصادية وسياسية متمثلة في مبادئ الحكم الراشد كمنطلق للإحداث قفزة نوعية في المجال الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية ضخمة رصدت لها الدولة مبالغ مالية معتبرة.

2 - مبررات الدراسة:

تزخر الجزائر بثروات طبيعية وبشرية هائلة، إضافة إلى موقع استراتيجي جد هام يجعل منها دولة ذات قدرات ومؤهلات عالية، إلا أن ترتيبها حسب المؤشرات العالمية في قائمة الدول من حيث مؤشرات الحكم الراشد دون المتوسط إضافة إلى تدني معدل الدخل الفردي. بسب هذا التناقض ارتأيت أن هذا الموضوع له أهمية بالغة في تحديد أسباب الفشل وسبل تقويمها للارتقاء بالجزائر إلى الدول ذات الدخل الفردي ما فوق المتوسط.

وعليه فإن هذه الدراسة تسمح لنا بتسليط الضوء على أهمية الحكم الراشد ومدى إمكانية تطبيقه في الجزائر وكذا أثره على النمو الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والناجمة عن انخفاض أسعار النفط التي تعتبر المصدر والممول الأساسي لموازنة الدولة الجزائرية.

3 - أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثير واتجاه علاقة الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين سنوات 1996 و 2014 .

- قياس مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد و المتمثلة في : حرية التعبير والمساءلة ، جودة الأنظمة ، سيادة القانون، محاربة الفساد، الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة على النمو الاقتصادي الممثل بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita)
- دراسة واقع الحكم الراشد في الجزائر ومحاولة الخروج باستنتاجات وتوصيات للمعالجة فشل الإصلاحات الاقتصادية القائمة في الجزائر.

4 - مشكلة الدراسة:

تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا بفضل الموارد الطبيعية و البشرية و الموقع الجغرافي التي تتمتع بها.

غير أن الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و تصنيفها الضعيف في المؤشرات العالمية لا تعكس حجم الاستثمارات العمومية الكبيرة التي انفقتها الدولة لبلوغ مستويات احسن من التنمية. ولادراك و محاولة فهم هذا الاخفاق رغم توفر الموارد المالية الكبيرة و بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع والتي ابرزت اهمية الحكم الراشد كوصفة تبنتها أغلب الدول الكبرى المانحة و المنظمات المالية العالمية لمعالجة مشكلة النمو الاقتصادي و تقليص الفقر في الدول النامية ، جاءت هذه الدراسة لتبين واقع الحكم الراشد ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996 – 2014 .

5 - محددات الدراسة:

اغلب الدراسات خاصة في المجال الإحصائي مهما تكن فلها محدوديتها، والتي تتمثل في دقة البيانات وثباتها. وأكبر عائق في دراستنا هذه تتمثل في محدودية المشاهدات والتي تعتبر قصيرة لمعاينة تأثير الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر، لأن هذه المؤشرات نتائجها تظهر على المدى البعيد خاصة في الدول النامية الانتقالية كحالة الجزائر، التي تعتبر في مرحلة انتقال من نظام مركزي إلى نظام مفتوح، إلى جانب هذا يضاف قلة المراجع خاصة باللغة العربية

عن مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر ما جعل الباحث يجد صعوبة لمحاولة الإلمام قدر المستطاع بجوانب الدراسة. كما تتمثل محدودية الدراسة أيضا في كونها تشمل دراسة حالة خاصة وهي الجزائر، ومتغير تابع هو النمو الاقتصادي بمتغيرات مستقلة لمؤشر الحكم الراشد العالمي.

6 - منهجية البحث :

قصد الالمام بمختلف جوانب الموضوع و اختبار صحة فرضيات الدراسة تم اعتماد كمرحلة اولية المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات ، البيانات و الدراسات المرتبطة بالجانب النظري للحكم الراشد و النمو الاقتصادي و تحليلها ، كما تم استعمال كمرحلة ثانية المعالجة الاحصائية باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لدراسة البيانات الثانوية لمؤشرات الحكم الراشد العالمى التي ينشرها البنك الدولي سنويا و التي تشمل مرحلة الدراسة الممتدة من سنة 1996 الى 2014 ،و تفسير نتائجها و مناقشتها و الخروج بالاستنتاجات و توصيات.

7 - فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الموضوع تحليل ومناقشة مدى علاقة الارتباط والاتجاه بين مؤشر الحكم الراشد العالمي للبنك الدولي (WGI) ومكوناته الستة كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي المقاس بمعدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

ولمناقشة هذه الدراسة تم وضع فرضية الدراسة الرئيسية:

H0- لايوجد تأثيرذو دلالة إحصائية للحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر مع $0.05 \geq \alpha$.

والفرضيات الفرعية التالية:

(a) H0 - لايوجد تأثيرذو دلالة إحصائية لحرية التعبير والمساءلة على النمو الاقتصادي في الجزائرمع $0.05 \geq \alpha$.

(b) H0 - لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي وغياب العنف على النمو الاقتصادي في الجزائر مع $0.05 \geq \alpha$.

(C) H0- **لايوجد** تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية الحكومة على النمو الاقتصادي في الجزائر مع $\alpha \leq 0.05$.

(d) H0- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنوعية التنظيم على النمو الاقتصادي في الجزائر مع $\alpha \leq 0.05$.

(e) H0- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسيادة القانون على النمو الاقتصادي في الجزائر مع $\alpha \leq 0.05$.

(f) H0- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمكافحة الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر مع $\alpha \leq 0.05$.

حيث تمثل α قيمة مستوى المعنوية للدراسة.

8 - نموذج الدراسة

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لفحص وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير الثابت، وعليه يمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = \beta + b1*X1 + b2*X2 + b3*X3 + b4*X4 + b5*X5 + b6*X6 + \mu$$ [(1)]

يتضمن النموذج القياسي متغير تابع يتمثل بالنمو الاقتصادي ويرمز له ب: Y ويقاس بـ(Log (GDP Per Capita، ومتغيرات مستقلة هي:

- X_1 متغير حرية التعبير والمسائلة.
- X_2 متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- X_3 متغير فعالية الحكومة.
- X_4 متغير نوعية التنظيم.
- X_5 متغير سيادة القانون.

---

(1) تم الحصول على هده المعادلة باستعمال مؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي وبعض الدراسات السابقة مثل: (Zubair and Khan, 2014) و(Tarek and Ahmed, 2013).

X_6 متغير مكافحة الفساد.

ويمثل β القاطع ، μ الخطأ العشوائي، و $b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$ معلمات النموذج.

9 مصدر البيانات

ستخدم هذه الدراسة قاعدة بيانات ثانوية لمؤشرات الحكم الراشد العالمي التابعة للبنك الدولي والتي تمثل المدة الزمنية لفترة الدراسة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2014 والتي تشمل 19 مشاهدة و المتمثلة في سنوات الدراسة. كما وفي نفس الوقت تم استعمال كذلك بيانات البنك الدولي لمعدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) للجزائر لنفس المرحلة بالدولار الأمريكي والتي تعتبر عملة أكثر استقرارا منها مقارنة بالدينار الجزائري، إلى جانب كونها عملة تجارية عالمية، بحيث يتم تحويل قيم معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي من العملة المحلية إلى العملة الأمريكية باستعمال أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. كما يوجد مصدر ثاني متاح لبيانات معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وهو الديوان الوطني لإحصاء (ONS) إلا أن البيانات فيه بالعملة المحلية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

1 - التعريف النظري للحكم الراشد

تسعى الدول النامية على مواكبة الدول المتقدمة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والتنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي وهما الشرطان الأساسيان واللازمان للتحقيق الازدهار والرفاهية الاجتماعية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفير الهياكل والمؤسسات النظامية القادرة على مواكبة التغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بها للاستجابة بكفاءة وفعالية إلى تطلعات ومتطلبات المجتمع المتزايدة جراء الآثار التي أفرزتها العولمة. ولتحقيق والاستجابة لهذه التطلعات ظهر مفهوم الحكم الراشد كآلية لتجسيد هذه الإصلاحات.

يطرح مفهوم "Governance" في العلوم الاجتماعية مشكلة ترجمة الكلمة من اللغة الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية. فالعديد من الكتّاب والمنظمات العربية تستعمل مصطلحات عديدة مثل: الحاكمية، الحوكمة، إدارة شؤون الدولة،الحكم الراشد، الحكم الصالح.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مصطلح الحكم الراشد باعتباره مصطلح شامل ومستعمل على نطاق واسع.

تعتبر كلمة الحكم الراشد قديمة جدا حيث تعود جذوركلمة الحكم الراشد إلى العصر اليوناني "Kyvernan" وهي تعني قيادة السفينة (بلخير، 2009). أما في العصر الحديث فقد ظهرت لأول مرة في تقرير للبنك الدولي سنة 1989 جراء فشل الإصلاحات الهيكلية في بعض الدول النامية و من تم بدء تداوله في العقدين الأخيرين من طرف المنظمات الدولية، الخبراء والمنظرين لارتباطه بالمواضيع المحلية، الإقليمية والدولية في كلا القطاعين العام والخاص (Boselman, et al., 2008).

يعتبر مفهوم الحكم الراشد مفهوما مخالفا لنظيره الذي يستعمله البعض وهو الحكومة والذي كان معمولا به في القرن الثالث عشر في اللغة الفرنسية، والذي يشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد. بينما يشير الحكم الراشد إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات الرسمية والغير الرسمية بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني للخروج بقرارات تخدم المصلحة العامة في إطار سيادة القانون والشفافية والمساءلة (شعبان، 2012).

تعتبر التعاريف المقدمة من طرف البنك الدولي وبعض المنظمات الدولية دليل على تنوع وتطور المفاهيم لهذا المصطلح فقد عرفه البنك الدولي لأول مرة سنة 1989 تحت عنوان: "من الأزمة إلى التنمية الاقتصادية" جراء فشل الإصلاحات الهيكلية المعتمدة في الدول النامية لإحداث

نمو اقتصادي حيث عرفه البنك الدولي أنداك على أنه الحاجة إلى إصلاحات مؤسساتية وقطاع عام فعال وحسن. تم تطوير المفهوم في تقريره الثاني تحت عنوان "الحكم الراشد والتنمية" سنة 1992، والذي عرفه فيه على أنه: الطريقة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية. عامين بعد هذا التعريف سنة 1994، خلص هذا التقرير إلى ضرورة وجود إطار قانوني ومؤسساتي شفاف يمكن التنبؤ له لتسيير الأعمال العامة والخاصة، حيث عرفه على انه وضع سياسات شفافة، منفتحة يمكن التنبؤ لها، جهاز بيروقراطي يتسم بالحرفية، وسلطة تنفيذية مسئولة عن أفعالها ومجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، بحيث يكون الكل خاضع إلى سيادة القانون (Maldonado, 2010).

حسب البنك الدولي يعرف الحكم الراشد على انه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

كما يعرفه صندوق النقد الدولي (IMF) على أنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير وتحقيق أكبر المنافع (العجلوني، 2013).

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياسته لعام 1997على انه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وهي تتألف من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها المواطنون والجماعات يعبرون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويتوسطون في حل خلافاتهم" .(U.N Economics, 2006)

رغم هذا الاهتمام الكبير والانتشار الواسع لمصطلح الحكم الراشد في الدراسات والبحوث العلمية إلا أن هناك توافق ضئيل في تقديم تعريف موحد وحقيقي لما يشكل الحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية والتي سمحت لكل جهة مهتمة بهذا المصطلح في تقديم تعريف ومفهوم للحكم الراشد حسب تخصصها

ووجهة نظرها وميولها، ما جعل إشكالية المفهوم المعرفي "Conceptual Definition" مطروحة إلى حد الآن (Kaufmann, et al.,2011).

فالمؤسسات المالية الدولية تركز على الإصلاحات الاقتصادية في مضمون مفهوم الحكم الراشد، بينما اغلب المنظمات السياسية يتمحور مضمونه في قانون حقوق الإنسان. أما داخل مجتمع التنمية فهناك انقسام في تفسير الحكم الراشد إلى الجانب التقني والاقتصادي والذي يشمل الكفاءة والفعالية والقدرة والجانب السياسي والاجتماعي والذي يشمل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الاستجابة والمساءلة (S de la Harpe, et al., 2008).

و قد تزايد الاهتمام بهذا المفهوم من طرف الدول والمنظمات الدولية كنموذج فعال لمواجهة التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات وكمصطلح جديد مرتبط بعمل الحكومة والإدارة العامة، وذلك استجابة لعجز مختلف أساليب الحكم وفشل الأنماط التقليدية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والتي نجم عنها فقدان المواطنين الثقة في الحكومة لعدم فعاليتها ونجاعتها ومحدوديتها في التعامل مع المشاكل والاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية المتزايدة. فظهر مفهوم الحكم الراشد ليبين التغيرات في فعالية ونجاعة العمل العمومي. وهذا ما أشار إليه Heinrich and lynn (2000) باعتبار الحكم الراشد يشير إلى تغيرات في دور وهيكل وسير عمل الحكومة أو الطريقة التي تعالج بها المشاكل الاجتماعية. و في نفس التوجه يضيف Pierre (2000) على أن الحكم الراشد يشير إلى التنسيق والترابط الدائم بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات مقاصد وأهداف مختلفة. ويضيف وتشمل هذه الجهات الفاعلة: الفاعلين السياسيين، المؤسسات، أصحاب المصالح، المجتمع المدني والمنضمات الغير حكومية والدولية.

من خلال تحليل البنك الدولي لمفهوم الحكم الراشد هناك تمييز واضح بين المفاهيم السياسية والأبعاد الاقتصادية، بحيث كان اهتمام البنك الدولي منحصرا على البعد الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وعدم التطرق للجانب السياسي لأن النظام الأساسي للبنك الدولي يمنع وبصراحة تدخل مؤسسة البنك الدولي في الشؤون السياسية الداخلية للدولة ، رغم أن التعريف يشمل المساءلة، الشفافية وسيادة القانون فهي مرتبطة ومحصورة فقط في المساهمة التي تقدمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (Maldonado, 2010).

على الرغم من أنه لا يوجد إجماع على مفهوم إجرائي للحكم الراشد فإن أغلب المدارس والأدبيات ركزت في تعريفاتها على عناصر أساسية ثلاث تتمثل في: المدخلات ـ المخرجات ـ السياق الاجتماعي والعالمي الذي تعمل فيه الحكومة.

تتمثل المدخلات في إشراك أصحاب المصلحة (Bevir (2009 وهي تشمل التفاعل بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، المشاركة كأساس لترسيخ مبادئ الديمقراطية ونوعية الديمقراطية المطبقة.

أما المخرجات فتتمثل في عمليات تقديم السلع والخدمات من طرف الحكومة إلى المواطن، وتشمل فعالية الحكومة، استقلالية وكفاءة الجهاز البيروقراطي، سيادة القانون وقدرة الدولة (Fukuyama, 2013).

أما العنصر الثالث فهو ينظر إلى العلاقات الأفقية بين القطاع العام والخاص والمنظمات الغير حكومية كهيكلة جديدة بدلا من التواصل الهرمي في اتخاذ القرارات (Bingham et al., 2005) ، وهو يشمل السوق، الشبكات و المنظمات الغير حكومية وعلاقة الحكومة مع المجتمع (Weiss, 2000).

وإذا ما حاولنا مقارنة هذه المفاهيم مع عمل (Kaufmann, et al.,(2011 الذي يعتبر من أكثر التعاريف انتشارا في هذا المجال فإننا نلاحظ التوافق الكبير من حيث البنية حيث تعتبر:

المدخلات: العملية التي يتم من خلالها اختيار ورصد واستبدال الحكومة.

المخرجات: قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية.

السياق: هو احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها (Joshi, et al., 2015).

2 - أبعاد ومكونات الحكم الراشد

انطلاقا من التعريفات السابقة نستخلص أن الحكم الراشد وفي سياقه السياسي تحديدا هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد وهي:

البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين.

ومن خلال التفاعل بين مختلف الأبعاد، تظهر المكونات الأساسية للحكم الراشد والتي تشمل:

الحكومة: تهيئ الحكومة البيئة السياسية والقانونية المناسبة، فهي معنية بوضع الإطار العام القانوني لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء، وهي المعنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق والاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، فتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.

القطاع الخاص: أصبحت الدول في السنوات الأخيرة تدرك بأن القطاع الخاص يمثل المنتج الرئيسي لفرص العمل والتقليص من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين مستويات الخدمة المقدمة لهم. فلهذا أصبح القطاع الخاص الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية للعديد من الدول، لذا وجب على الدولة أن تسعى إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة.

المجتمع المدني: يتمثل المجتمع المدني في العلاقة غير مباشرة التي تربط المواطن بالدولة وهي تشمل الأحزاب، الجمعيات، النقابات والتنظيمات التطوعية الحرة الغير حكومية. فهو يشكل قنوات اتصال تسمح بمشاركة الأفراد سواء فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات لها القدرة على التأثير في السياسات العامة وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة (بلخير، 2009).

3 - دور وأهمية المؤسسات كمقياس جديد لمؤشر الحكم الراشد

يعود عدم الرضا المتزايد في نهاية الثمانينات جراء فشل الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها بعض الدول الغربية والمنظمات المالية العالمية على الدول النامية مقابل قروض أو إعانات مالية والتي كانت تعتمد على نموذج النمو الذي كان سائدا آنذاك والمستند من أعمال Swan(1986) و Solow (1956) . يحدد النموذج النيوكلاسيكي هذا عوامل الإنتاج والتي

تشمل تراكم رأس المال والعمل كعاملين أساسين في تفسير درجة دخل الفرد. لم تفسر هذه النماذج الاقتصادية النمو الاقتصادي على المدى البعيد إلا جزئيا، مما أدى إلى استكمال هذه العوامل بعوامل إضافية أخرى سميت بالتطور التكنولوجي أو الاستثمار لإحداث نمو اقتصادي حقيقي على المدى الطويل، مع ذلك فشلت هذه النماذج بدورها في تحديد أسباب فشل النمو وبقي تباين معدل الدخل الفردي بين الدول النامية والمتقدمة قائما (Berthelemy, et al., 2002).

أدى اكتشاف كل من North and Thomas (1971) لدور المؤسسات كفاعل ومحرك أساسي في إحداث نمو اقتصادي إلى انتشار العديد من الدراسات التحليلية والتطبيقية تثبت أهمية دور المؤسسات في عملية التنمية. كما اعتبر North أن المدرسة النيوكلاسيكية ركزت على عمل السوق بكفاءة وأهملت المؤسسات باعتبارها متغيرات خارجية "Exogenous" وهذا ما جعل نتائج هدا النموذج تبوء بالفشل (North, 1992). على هذه الخلفية برز تيار جديد في الأدبيات الاقتصادية، كجزء من عملية البحث المتواصل عن الأسباب الكامنة وراء فشل عملية النمو و المسماة: الاقتصاد المؤسساتي الجديد "New Institutional Economics"، والذي كان فيه عمل North ريادي. حاولت هذه المدرسة الجديدة إدماج مؤسسات الدولة في النظرة الاقتصادية النيوكلاسيكية التي لم تولي اهتماما كبيرا للمؤسسات واعتبرت أن السوق والخصخصة وتحديد دور وتدخل الدولة هي أهم محددات تفسير النمو الاقتصادي (Berthelemy, et al., 2002).

تشكل المؤسسات وطريقة تطورها الأداء الاقتصادي إلى جانب استعمال التكنولوجيا، فإنها تحدد تكلفة التعاملات والإنتاج، حيث يعرف North المؤسسة على أنها تلك القيود الموضوعة من طرف الإنسان والتي تنظم تفاعل الفرد، وهي مكونة من "القوانين، الدساتير، اللوائح" والقيود الغير رسمية "الأعراف، القواعد السلوكية المفروضة وخصائص تنفيذها". كل هذه القيود تحدد هيكل الحوافز للمجتمعات خاصة الاقتصادية (North, 1994:360).

تحديد نوعية المؤسسات كمتغير أساسي في التأثير على النمو الاقتصادي اعتمدت أساسا على أعمال North (1990) حيث أثبت هذا الأخير أن الحكم السيئ لا يوفر حماية حق الملكية وسيادة القانون مما يمثل عائقا كبيرا للاستثمار والإبداع. واعتمد North في تحليله للمؤسسات على فكرة خفض تكلفة المعاملات والتي كانت معتمدة على عمل الاقتصادي Coase سنة 1937، بحيث أضاف تكلفة التعامل إلى تكلفة الإنتاج والتي لم يتم احتسابها من قبل والمرتبطة بالبحث عن المعلومات والوقت اللازم للحصول عليها، حيث بين Coase أن الأسواق تصبح فعالة عندما

تكون تكلفة المعاملات منعدمة، وفي حالة ارتفاع تكلفة المعاملات يصبح للمؤسسات دورا وتتدخل لمعالجة هذه التكلفة (North, 1992) .

هذا الدور الجديد الذي أصبحت تلعبه مؤسسات الدولة في التأثير على النمو تم إثباته في العديد من الدراسات. حيث بينو كل من (Berthelemy,et al.(2002 أن مؤسسات سياسية تكون ذات نوعية جيدة شرط أساسي لوضع سياسات اقتصادية فعالة لترقية التنمية الاقتصادية.

استنادا إلى (North (1990 فان المحيط المؤسساتي الفعال هو المحيط الذي يسهل المعاملات الاقتصادية ويقلل من درجة عدم اليقين، حيث أن العوامل التي تسمح بظهور عدم اليقين هي: الفساد، العنف السياسي، التأميم بالقوة، إعادة النظر أو التغيير في العقود، عدم استقرار الحكومة، ضعف السلطة القانونية وانعدام حرية الأفراد (Berthelemy, et al., 2002). كما يعتبر North أن اقتصاديات الدول التي تتبنى القواعد الرسمية لاقتصاد دولة أخرى يكون أداؤها مخالفا عن نظيرتها بسبب اختلاف الأعراف والتقاليد الغير رسمية، وعليه فإن تحويل القواعد الرسمية السياسية والاقتصادية لدول أوروبا الغربية الناجحة إلى دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث ليست بشرط أساسي لتكون اقتصادياتها ذات فعالية (North, 1994: 366).

وبينما يرى (North and Thomas (1971 أن المؤسسات الجيدة ضرورية لإحداث تنمية على المدى الطويل، وأن الدول التي تكون فيها مؤسسات جيدة، حق الملكية محفوظة وسياسات سليمة، يكون الاستثمار فيها موجه بشدة إلى رأس المال البشري والمادي والذي من خلال استعماله بكفاءة تحقق مستوى عالي من الدخل. وعليه فإن إصلاح المؤسسات في الدول النامية التي ترغب في النمو شرط أساسي للقضاء على الفقر المستدام، ويتم ذلك من خلال حزمة من الإصلاحات المرتبطة بالحكم الراشد والتي تشمل: تحسين المساءلة، محاربة الفساد وحماية الملكية الخاصة، وذلك بالا خد بعين الاعتبار المكونات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية لكل دولة (Gray, 2007).

كما للمؤسسات من دور إيجابي وفعال في إحداث نمو اقتصادي، يمكن لها كذلك خلق حواجز لدخول السوق وتشجيع عمليات الاحتكار والحد من توفر وتنقل المعلومات، إلى جانب هذا بإمكانها كذلك خلق تكتلات وجماعات تسيطر على دواليب الحكم لخدمة مصالحها الخاصة والمقربين باستعمال السلطة والنفوذ المتاح لهم من خلال مناصبهم، وهذه تنقص من عمل مؤسسات الدولة بفعالية وكفاءة وبالتالي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. وعليه تعتبر الشفافية

والمساءلة وسيادة القانون من العناصر الأساسية للحكم الراشد الواجب التركيز عليها لتكون بالمرصاد لهذه السلوكيات من خلال استقلالية القضاء (بلخير، 2009).

رغم اتفاق أغلب الدراسات على أهمية دور المؤسسات الجيدة في إحداث نمو (Knack and Keefer, 1995; Mauro 1995; Hall and Jones, 1999; Acemoglu et al. 2000; Rodrik et al. 2004) إلا أن هناك دراسات أخرى أثبتت أن العلاقة عكسية، وأن النمو المستدام هو سبب في إحداث وإنشاء مؤسسات جيدة، وتم تناول هذه النظرية كلا من Lipset (1960) والذي لقي دعما كبيرا في كل من أعمال Przeworski وشركائه (Barro 1991; Alvarez et al. 2000). وتستند النظرية إلى أن الفرق بين الدول يعود إلى تراكم رأس المال البشري والاجتماعي والذي يمكن الحصول عليه من خلال سياسات متبعة مهما كانت طبيعة النظام القائم "ديكتاتوري ـ ليبرالي" وقاموا بالاستدلال من خلال النتائج المحصل عليها في بعض دول شرق آسيا: كالصين وكوريا الجنوبية، وتايوان (Glasser, et al., 2004).

4 - النمو الاقتصادي وعلاقته بالحكم الراشد

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع التي عرفت اهتماما وانتشارا كبيرين في علم الاقتصاد، خاصة مع بداية القرن العشرين لما يكتسبه من أهمية كبيرة تسعى الدول والحكومات من خلاله لتحقيق مستوى معيشي جيد وظروف حياة ملائمة لمجتمعاتها.

يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع مثل المؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والصحة والتعليم والتي تشكل أحد المبادئ الأساسية للحكم الصالح.

ارتباط الحكم الراشد وأثره على النمو الاقتصادي أصبح من أولويات جدول أعمال منظمات التنمية العالمية، ما سمح بظهور العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبين أهمية الحكم الراشد ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي. وهذا ما تم تأكيده من طرف البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، حيث اعتبرت هذه المنظمات أن الحكم الصالح وسيلة لتحقيق غاية مثل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية (Albassam, 2013). وهذا ما أكده كذلك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، حيث اعتبر أن الحكم الصالح هو أهم عامل في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية (Glasser, et al., 2004).

كما بين (1998) Moore أن منظمات التنمية العالمية حددت الحكم السيئ الذي هو نقيض الحكم الصالح على أنه العائق الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية في الدول الفقيرة.

يعرف البنك الدولي النمو الاقتصادي على أنه التغير الكمي "في الكمية" أو التوسع في اقتصاد البلد، ويتم قياس النمو الاقتصادي باعتباره نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) خلال سنة واحدة (Albassam, 2013).

كما يعرف النمو الاقتصادي كذلك على انه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (حمداني، 2008)، فهو بالتالي يشمل جميع الدول التي تحاول زيادة معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد من أجل زيادة رفاهية مواطنيها (نريمان و بن الشيخ، 2013).

العديد من الدراسات بينت العلاقة وتأثير الحكم الراشد علي النمو الاقتصادي. وهذا ما توصل إليه Sachs,et al.,(2004) حيث بين أن الحكم الراشد هو السبب الرئيسي في اختلاف مستويات التنمية في الدول الإفريقية. كما بين كذلك كلا من (Easterly and Levine, 2003) باستعمالهم مؤشرات الحكم الراشد ووجدوا أن هذ الأخير يعتبر محرك أساسي للنمو الاقتصادي. بينما استعمل كل من (Mauro, 1995; Knack and Keefer, 1995) نسبة الدخل الإجمالي الخام على المدى البعيد ووجدوا أنه تربطه علاقة إيجابية مع أغلب مكونات الحكم الراشد .

رغم أن ارتباط العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي متفق عليه في أغلب البحوث الأكاديمية والاقتصادية، إلا أن اتجاه هذه العلاقة ما زال محل نقاش وانتقادات. في حين تعتبر أعمال (Knack and Keefer, 1995; Mauro, 1995) الأولى التي أثبتت اتجاه العلاقة من الحكم الراشد نحو النمو والتي تم دعمها بأعمال كل من (Hall and Jones 1999; Acemoglu, et al. 2000;Rodrik, et al.2004) يعتبر البعض الآخر مثل (1960) Lipset أن النمو الاقتصادي و ديمقراطية حرة و مستقرة ينجم عنهما طبقة اجتماعية جديدة تصبح تطالب بحماية مكتسباتها بطريقة تجعلها تضغط على المؤسسات لتوفر لها هذه المطالب من خلال تطبيق القانون ، حرية التعبير والمساءلة ما ينجم عنه تطور في مؤسسات الدولة (Fukuyama, 2008).

كما بين (2004) .Sachs, et al في تحليل تجريبي قام به على الدول الإفريقية، بين فيه أن الفرق في الأداء بين الدول لا يمكن تفسيره فقط بجودة الحكم الراشد إذا أخذنا بعين الاعتبار

درجات التفاوت في التنمية داخل هذه الدول وعليه فإن التركيز على تطبيق الحكم الراشد كفاعل وحيد خاطئ التوجيه .

بينما Kurt and Shrank (2007) اثبتا أن اتجاه العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي ليست مدعمة بأدلة كافية وأنها تعتمد على نظريات غير واضحة، وأن هذه العلاقة واضحة فقط في الدول المتقدمة أو على المدى الطويل، في حين يعتبرون أن الحكم الراشد مخرج ولكنه ليس الوحيد، وأن هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو. في حين أن Kaufmann, et al.(2011) وجدوا خلال دراسة قاموا بها أن العلاقة بين الحكم الراشد والنمو هي من اتجاه الحكم الراشد إلى النمو الاقتصادي بينما وجد Arndt and Oman (2006) أن هناك علاقة في الاتجاهين بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي (de la Stategie, 2008) .

5 - قياس مؤشرات الحكم الراشد

في السنوات الأخيرة ركز الباحثون والمنظمات الدولية العالمية على أهمية أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي، حيث أكد North and Thomas (1996) على أهمية دور المؤسسات كفاعل أساسي في تحقيق النمو، كما أصبحت أغلب الدول المانحة والمنظمات الدولية العالمية تشترط توفر نوعية الحكم الراشد لتقديم مساعدات (Thomas, 2010).

كان من المعتقد أنه لايمكن القياس الاقتصادي للحكم الراشد وأثره على النمو الاقتصادي لأن من منظور North (1990) هو أن المؤسسات لا يمكن رؤيتها، الإحساس بها، لمسها أو قياسها (Gray, 2007 : 2).

إن الاهتمام المتزايد الذي أولاه المستثمرون الدوليون بدرجة المخاطر والاستثمار في الدول النامية، وأهمية الحكم الراشد وتأثيره على النمو الاقتصادي إلى جانب فشل الإصلاحات الهيكلية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية وبعض الدول المانحة والمنبثقة من توافق واشنطن الذي يعتمد على المبادئ الرئيسة الثلاث: الخصخصة، تحرير السوق وتقليص دور الدولة Arndt and Oman (2006) ، كانت وراء ظهور مؤشرات فردية ومركبة (تجميعية) لقياس الحكم الراشد، بحيث تم تداولها واستعمالها من طرف المستثمرين الدوليين والمنظمات العالمية المانحة وكذا صانعي السياسات في الدول النامية

لتحليل الأسباب الكامنة وراء فشل هذه الإصلاحات ومعالجتها بوضع السياسات المناسبة (Duc and Lavalee, 2004).

نجم عن هذا الاهتمام المتزايد لقياس نوعية الحكم الراشد العديد من البحوث والدراسات تبين علاقة ارتباط الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي. وما زاد ثراء هذه الأدبيات هو اكتشاف مؤشرات الحكم الراشد العالمي (WGI) للبنك الدولي وبعض المؤشرات الفردية والمركبة لبعض المنظمات غير ربحية وغير حكومية.

تعتمد هذه المؤشرات في إنشائها على تقييم الخبراء، ومسوحات واستطلاعات رأي أفراد المجتمع ورجال الأعمال تقوم بها منظمات حكومية أو غير حكومية ووكالات تجارية (Knack and Keefer, 1995).

في محاولة لإعطاء مفهوم واسع وأكثر مصداقية لهذه المؤشرات، ثم إنشاء مؤشرات مركبة من خلال جمع، تصنيف وتنظيم المعلومات المتوفرة في المؤشرات الفردية بهدف معالجة مشكلة تباين التعاريف ومنه قياس مفاهيم الحكم الراشد وذلك بوضع متغيرات بديلة (وكيلة) – Proxy. ساهمت هذه المؤشرات المركبة في ظهور مؤشرات عديدة: كمؤشر التنمية والمؤشر العالمي للحكم الراشد للبنك الدولي ومؤشر نوعية التنظيم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الخ... (Kaufmann and Kraay, 2008).

يعود الانتشار الواسع للمؤشرات المركبة إلى تبسيط الأبعاد المعقدة للمؤشرات الفردية، وجعل المعلومات المتوفرة فيها أكثر إفادة وقابلة للاستغلال، كما تسمح هذه المؤشرات بتغطية قطرية واسعة، إلى جانب الالتزام المنتظم للمنظمات الدولية والوكالات بتحديث قاعدة بياناتها دوريا، ما جعل استخدامها في السنوات الأخيرة ينتشر وبكثرة في الأوساط العلمية والمنظمات الدولية (Fao and Tanner, 2012).

اعتمد البنك الدولي على هذه المؤشرات التي تم تطويرها من طرف مصادر مستقلة في كثير من الأحيان والتي تعكس تصورات مجموعة متنوعة من المشاركين، العديد منها استطلاعات الرأي للأفراد أو شركات محلية على معرفة مباشرة بوضع الحكم الراشد في البلد إلى جانب تقييم خبراء لوكالات إنمائية أو تجارية والتي تعكس التجربة العميقة والمعرفة الكافية التي يتمتعون بها تجاه البلد المراد تقييمه في إنشاء مؤشر الحكم الراشد العالمي والذي تبناه من أعمال Kaufman,et al.,(2011).

الهدف من المؤشر العالمي للحكم الراشد هو استخراج (استخلاص) أكبر قدر ممكن من المعلومات من المؤشرات المتوفرة وتطوير أساليب مناسبة لتجميع هذه المؤشرات بحيث تكون مجالات الثقة (Confidence Intervalle) فيها صغيرة ما يعطي لها مصداقية ودقة كبيرتين .(Guided Tour, 2008)

كما تسمح هذه المؤشرات، وهي الميزة الكبرى لمؤشر الحكم الراشد العالمي (WGI) بتغطية عالمية واسعة تزيد عن 200 دولة إلى جانب تغطيته أغلب أبعاد الحكم الراشد.

يتكون مؤشر الحكم الراشد العالمي من ستة مجموعات، كل مجموعة تتوافق على ما هو معروف بالمفهوم الأساسي للحكم الراشد، يتم جمع في كل مجموعة المتغيرات ذات الأهمية الكبرى والتي تعكس المفهوم المراد قياسه، وتشمل هذه المتغيرات حوالي 300 قياس تمثل 33 مصدر مختلف.

تم الاعتماد في دراستنا هذه على مؤشرات الحكم الراشد العالمي للبنك الدولي لدراسة ارتباط العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي بسبب انتشارها واستعمالها الواسع في الأوساط العلمية.

تتمثل المؤشرات الست للحكم الراشد على:

حرية التعبير والمساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، كذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة بالالتزام بسياساتها المعلنة.

نوعية التنظيم: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة والتنظيمات التي تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص.

سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد المتعاملين والشركات في أحكام القانون في المجتمع والالتزام (التقيد) بها، وبالخصوص نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

مكافحة الفساد: يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، والذي يشمل كل أشكال الفساد كبيرها وصغيرها، فضلا عن استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الخاصة على مقدرات الدولة (Kaufmann and kraay, 2008).

6 - مؤشرات الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

يعد الحكم الراشد من المفاهيم التي تناولتها العديد من الدراسات والمناقشات في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. من الناحية الاقتصادية كان لابد من البحث عن مقاييس كمية محددة لقياس هذا المفهوم حتى يتمكن الباحثون والمختصون والأكاديميون من تحديد التباين بين الدول فضلا عن تحديد مدى التطور عبر الزمن. كما تسمح هذه المقاييس للباحثين من تحديد أثر وعلاقة الحكم الراشد بعديد من المتغيرات الاقتصادية كالنمو.

رغم الاستعمال الواسع لمؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي، إلا أن بعض النقائص ما زالت مرتبطة به والتي كانت وراء انتقاد بعض الباحثين والتي تتمثل في التحيز الإيديولوجي المرتبط بالمؤسسات القائمة بجمع البيانات وترابط المتغيرات مع بعضها البعض (Iqbal and Shah, 2008).

استنادا إلى اقتصادي منظمة التعاون والتنمية (OECD)، المؤشرات المركبة بإمكانها جمع مؤشرات ذات جوانب مختلفة وغير شائعة ومعروفة للحكم الراشد، ما قد يؤدي إلى تقدير غير دقيق لمفهوم الحكم الراشد وينجم عنه أخطاء في القياس، والذي يكون السبب في فشل تصميم وتنفيذ الإصلاحات (Economic U.N, 2006). رغم هذه الانتقادات والنقائص فإن اكتشاف مؤشرات الحكم الراشد العالمي تعتبر نقطة انطلاق هامة للتطوير وإثراء البحوث العلمية ذات صلة بها وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه المؤشرات استعمالا واسعا سواء للأغراض السياسية أو الأكاديمية.

سمح المؤشر الدولي للحكم الراشد بقياس درجة وعلاقة الارتباط بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي، ويتمثل نموذج الدراسة في قياس هذه العلاقة ودرجة تأثير وارتباط مكونات الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي للمعرفة أي المؤشرات أقوى تأثيرا وارتباطا.

6 – 1 حرية التعبير والمساءلة

يعتبر إبداء الرأي والمساءلة من المؤشرات المتصلة بالعملية السياسية والحريات المدنية والإعلامية والسياسية كعامل أساسي لترسيخ مبادئ الديمقراطية والتي تعتبر استنادا إلى

Travers and Wacziarg (2001) علـى أنهـا القواعـد الـشفافة لتداول القـوى الـسياسية علـى السلطة والتـي لا تـشجع عـدم اليقين، كمـا أنهـا تـسمح بخلـق نظـام التـوازن والمراقبـة الـذي يكـون قادرا فعليا على إخضاع النخبة الحاكمة للمراقبة والمساءلة ويحد إمكانية تنفيذ سياسـات لا تحظـى بالموافقـة الـشعبية وذلـك بعـزل الحكومـة وتغييرهـا مـن خـلال الـسيادة الـشعبية والمتمثلـة فـي الانتخابـات، لـذا يعتبـر التعبيـر والمساءلة مـن المؤشـرات الهامـة نضرا لطبيعـة العلاقـة بـين الدولـة والشعب (Abeyasinghe, 2004).

بـين (1999) Sen Amarta أن الحريـة الـسياسية هـي قيمـة جوهريـة وأن الديمقراطيـة عنصر أساسي في عملية التنمية. وفي دراسة قام بها كل من (1999) Chauvet and Collier فـي تحليـل قياسـي اقتـصادي أجـراه علـى 80 دولـة ناميـة وجـدا فيهـا أن تـردد عـالي للانتخابـات إذا كانـت حـرة ونزيهـة فإنهـا تحـسن الحكـم الراشـد والـسياسة. وتـم اسـتنتاج مـن خـلال هـذا التحليـل أن انتخابات نزيهة تزيد وتعزز من المساءلة وانضباط الحكومـة ممـا يـؤدي إلـى تحـسين فـي الـسياسة الاقتصادية والحكم الراشد (Early and Scott, 2010).

كم أكد كل مـن (2009) Brown and Mobarek علـى أن النظـام الـسياسي الـذي يتـسم بالشفافية ويكون قابلا للمساءلة فإنه يخلق بيئة محفزة يلعب فيها أصحاب القرار دورا تنمويـا كبيـرا (Miyazama and Zusman, 2015). فـي حـين بـين (2007) Brewer and Choi ان الديمقراطية مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالاداء الحكومي ، و أن الدول ألتي تكون فيها قيم الديمقراطيـة مرسـخة يكـون الاداء الحكـومي فبهـا اكثـر فعاليـة و ان الفـساد يكـون ضـعيفا. وهـذا مـا أكدتـه بعـض المدارس أن تأثير الديمقراطية على النمو يمكـن لـه أن يكـون بطريقـة غيـر مباشـرة مـن خـلال خلـق استقرار سياسي وجعل النزاعات غير محتملة والتي تعتبر شرط أساسي للتحقيق التنمية.

6 – 2 فعالية الحكومة:

أمـا فعاليـة الحكومـة فهـي مرتبطـة بكفـاءة وفعاليـة النظـام الإداري وصـياغة الـسياسات ومدى الالتزام في تنفيذ هذه السياسات، حيث يـرى العديـد مـن الاقتـصاديين أن الخلـل فـي عمـل المؤسسات الحكومية يشكل عائقـا كبيـرا أمـام الاسـتثمارات، الإبـداع وزيـادة الأعمـال. وهـذا مـا أكده كـلا مـن (2011) .Kaufmann, et al حيـث وجـدوا أن فعاليـة الحكومـة مرتبطـة بـشكل ايجـابي مـع معـدل دخـل الفـرد ومحـو الأميـة للأفـراد الكبـار. كمـا بـين (1995) Mauro و (1995) knack and Keefer أن فعاليـة وكفـاءة الجهـاز البيروقراطـي مرتبطـة ارتباطـا ايجابيا مع تحسن الاستثمار ومعدلات نمو عالية (Goran, et al., 2003).

ويتابع North (1990) أن الحكومة الفعالة التي توفر حماية الملكية الخاصة تخلق حوافز للاستثمار ومنها إحداث نمو اقتصادي. بينما يرى (Mauro, 1995) أن توفر خدمة عالية ينجم عنها جذب للاستثمار، تشجيع تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، استعمال فعال للإعانات الخارجية تساهم وتسارع في الابتكارات التكنولوجية وتزيد في تحسين النفقات العمومية من خلال استقرار اقتصادي وبيروقراطية فعالة (Knack and Keefer, 1995) . وفي دراسة قام بها Mauro (1995) بين فيها أهمية البيروقراطية في تأثيرها على الاستثمار، حيث استنتج أن زيادة في الانحراف المعياري لمؤشر الكفاءة البيروقراطية يسمح بزيادة في معدل الاستثمار قدره 4.75 % من الناتج المحلي الخام وهو ما يبين أهمية البيروقراطية ومنه فعالية الحكومة وتأثيرها على النمو. كما أشار كذلك Moore (1998) في نفس التوجه إلى أهمية البيروقراطية والدور الأساسي الذي لعبته خلال مرحلة النمو السريعة التي عرفتها دول آسيا الشرقية، كما ناقشت أدبيات كثيرة ضعف البيروقراطية في دول إفريقيا والتي كانت وراء تفسير ضعف الأداء في معظم هذه الدول (Goran, et al., 2003).

6 – 3 فعالية التنظيم:

ولّد دور النظام التنظيمي الفعال في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية اهتماما كبيرا في أوساط الباحثين والأكاديميين في السنوات الأخيرة ، حيث تم إعادة تعريف دور الدولة وتضييقه ليصبح يهتم بضمان بيئة سياسية سليمة تكون فيها الأسواق تتسم بالفعالية ويمكن لها أن تعمل من خلال الحد من العبء التنظيمي الذي يشمل القوانين والتعليمات الصحيحة الداعمة للكفاءة والمنافسة والتي تستطيع أن تؤثر على النتائج الاقتصادية من خلال تحفيز القطاع الخاص وذلك بخلق بيئة سياسية سليمة تكون فيها التنظيمات غير معقدة (Jalilian, et al., 2007).

وتعتبر جودة التنظيم من الأعمدة الأساسية للدولة إلى جانب السياسات المالية والنقدية والتي من خلاله يتشكل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي (OECD,2010). كما تؤثر التنظيمات الجيدة والتي تلعب فيها المؤسسات دورا محوريا على النمو الاقتصادي من خلال إصلاح المؤسسات، الحرية الاقتصادية الغير مقيدة، تحرير السوق والتفتح على الأسواق العالمية وتشجيع وتحفيز الإبداع والمبادرة وهذا ما يؤكد عليه (Jalilian, et al., 2007) .

كما تبين اغلب الأدبيات أن قدرة الدولة على توفير مؤسسات تنظيمية فعالة سيكون عاملا هاما في تحديد كيفية الأداء الاقتصادي، وأن ضعف في قدرة المؤسسات على تقديم تنظيم

جيد من المتوقع أن يؤثر سلبا في تحسين النمو الاقتصادي. وهذا ما بينته مقاييس موضوعية لأنظمة الأعمال في 135 دولة، حيث استنتجت أن الدول بتنظيمات حسنة تنمو بوتيرة أسرع (Djankov, et al., 2006).

6 – 4 الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب:

تعرض الحكومة والمجتمع إلى اضطرابات اجتماعية وأعمال العنف أو تشقق الطبقة السياسية والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه ذلك من العوامل الرئيسية في عدم الاستقرار السياسي والذي يؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بالسياسات العامة وسلوك المؤسسات الاقتصادية مما يؤثر على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي على كساد النمو الاقتصادي (Barro, 1991; Alessina and Perotti, 1996).

الانتشار الواسع للظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول النامية وتأثيره السالب على الأداء الاقتصادي ولّد الاهتمام بهذه الظاهرة عند العديد من الاقتصاديين، التي سمحت بظهور العديد من الدراسات التي تشمل التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على متغيرات عديدة في المجال الاقتصاد ومنه النمو، الاستثمار الخاص والتضخم.

حيث بين Barro (1991) من خلال دراسة قام بها أن عدم الاستقرارالسياسي والذي كان ممثلا بالانقلابات في الدولة والاغتيالات السياسية لها تأثير كبير وسلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال مرحلة الدراسة .

كما استعملت في هذا الاتجاه Alesina, et al. (1996) بيانات من 113 دولة بينت فيها أن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو أقل بكثير وعبر فترات من الزمن في الدول التي تكون فيها تغير كبير للحكومات، مضيفة أن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مرتبطان بشدة، وأن عدم اليقين الناجم عن محيط سياسي غير مستقر قد يقلل الاستثمار وسرعة التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف الأداء الاقتصادي قد يؤدي إلى انهيار الحكومة والاضطرابات السياسية. وفي دراسة مماثلة بين كذلك Jong-a-Pin (2009) أن درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف. وفيما يتعلق بالاستثمار الخاص فإن Alesina and Perotti (1996) بينا أن عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي يولد بيئة سياسية واقتصادية غير مؤكدة ودرجة مخاطر عالية والحد من الاستثمار وارتفاع معدل التضخم (Aisen and Veiga, 2013).

6 – 5 سيادة القانون:

إن سيادة القانون اللازمة لإحداث نمو اقتصادي هي التي تشمل حماية حقوق الملكية واحترام وانفاد العقود، وعلى قضاء مستقل فعال يعمل في بيئة نزيهة ونظام قانوني يتميز بالكفاءة والاستقلالية (سوليفان، 2011). كما تمثل الحماية الشاملة لحقوق الملكية الخاصة وانفاذ العقود مسألة مهمة لفعالية الأنظمة الاقتصادية، فبدون حماية حقوق الملكية لن تتم استثمارات التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية وذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وكذا تشجيع المبدعين وخلق المنافسة.

تعتبر سيادة القانون هي أساس حقوق الملكية والفصل في الدعاوى القضائية فهي بالتالي المفتاح لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة كما تعتبر أيضا أساس حماية القطاع الخاص وحقوق الإنسان الفردية. كما يسمح تعميم سيادة القانون بتوسيع السوق، منافسة اكبر وعلى المدى الطويل مزيد من النمو الاقتصادي (Levy and Fukuyama, 2010).

بدون مؤسسات الحكم الراشد تعتمد على سلطة القانون التي تحقق الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون لن يكون هناك استثمار وتقدير للمخاطر الذي يشكل الحد الأدنى لاقتصاد السوق وبالتالي النمو الاقتصادي. وهذا ما أكده في دراسات قام بها North (1990) أن ركود وتخلف دول العالم الثالث يعود إلى عدم قدرة هاته الدول على تطوير فعال للإنفاذ العقود بتكاليف أقل (Knack and Keefer, 1995). ويزيد Olson (1982) أن غياب حماية حق الملكية وانفاذ العقود يعيق الاستثمار والتخصص.

Acemoglu, Jhonson and Robinson (2000) بينوا أن درجة الدخل بين الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بحماية حقوق الملكية وان العوامل الأساسية في جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية الخارجية تتطلب نظام قانوني عادل، شفاف، ثابت ومستقر. كما أكدا Hudson and Mosely (2009) أن القانون والنظام هو أكثر متغيرات الحكم الراشد أهمية للنمو الاقتصادي (Early and Scoth, 2010). ويؤكد Berkowitz, et al. (2003) أن الدول التي تطور نظام قانوني داخلي محلي يكون فيها الالتزام القانوني أكثر فعالية من الدول التي تأتي بأنظمة قانونية خارجية مما يسهل عملية تطبيق هذه القوانين.

6 – 6 محاربة الفساد:

في مقدمة التداعيات الناجمة عن غياب سيادة القانون في الدول الفساد. تعد قضية الفساد من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام المنظمات الدولية باعتبارها العائق الرئيسي في تحقيق النمو، فكلما زادت حدة الفساد كلما أدى ذلك إلى اتساع دائرة التخلف في الدول.

ويعتبر الفساد ظاهرة متعددة الجوانب فهو أحد الأعراض المكلفة بفشل المؤسسات وحتى الدول فهناك إجماع على أن الفساد لا يشجع الاستثمار والادخار وانه يحجم الحوافز ويشجع الأفراد ذوي المواهب الخاصة الخوض في نشاطات الربح الريعي بدلا من نشاطات منتجة للمجتمع.

وهذا ما بينته اغلب الدراسات في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية أن الفساد يعتبر عائقا للنمو(Mauro, 1995; Gupta et al.1998).

وقد قام كلا من Meon and Weil (2008) بتحليل العلاقة بين الأبعاد المختلفة للحكم الراشد والفساد وفعالية الحكومة، فوجدا أن الفساد يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد عندما تكون مؤسسات فعالة وعلاقة ايجابية بين الفساد والأداء الاقتصادي عندما تكون مؤسسات الدولة غير فعالة (Hodge, et al., 2011).

وهذا ما يقودنا إلى التوجه الثاني النقيض الذي يعتبر فيه Huntigton (1968) انه من الممكن للفساد إحداث زيادة في النمو الاقتصادي من خلال تقليل استهلاك الحكومة ويساعد في الاستثمارات الخاصة التي تعيقها البيروقراطية المفرطة وذلك من خلال تقديم رشاوى للموظفين ما ينجم عنه تقليل في تكلفة المعاملات والوقت وبالتالي يسهل عليهم تقديم الخدمات (Mendez and Sepulveda, 2006).

إلا أن Mauro (1995) في دراسة قام بها وجد أن الفساد يقلل من الاستثمارات الخاصة وانه لايوجد أي دعم للفرضية التي تقتضي بأنَ الفساد يحسن من البيروقراطية العالية ، كما يسمح الفساد بزيادة تكلفة المعاملات وعليه يعيق الاستثمار.

7 - الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر

لا يمكن مناقشة مرحلة الدراسة 2014/1996 دون التطرق إلى المسار الإصلاحي التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال.

7 – 1 مرحلة ما بعد الاستقلال: 1962-1996

غداة الاستقلال ولتلبية التطلعات المشروعة للشعب الجزائري، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة وعديدة للدولة جديدة المنشأ، أملتها الوضعية ألتي خلفها خروج الاستعمار من الجزائر. اعتمدت الجزائر أنداك نظاما اقتصاديا اشتراكيا تميز بالتخطيط التوجيهي على الاستثمارات والمركزية المطلقة التي تكون فيه الدولة مسيطرة على جميع المجالات الاقتصادية (كربالي، 2005).

انتهجت الجزائر ما كان يعرف أنداك باستراتيجيه الصناعة المصنعة والتي كانت ترتكز على الموارد الطبيعية خاصة المحروقات التي كانت تتوفرعليها الجزائر(زوزي، 2010).

يتميز هدا النموذج بالاعتماد على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، المحروقات والصناعات البيتروكيماوية، والتي من المفترض أن تكون مخرجاتها مدخلات للصناعات التحويلية الأخرى (Zouache, 2012). كان الهدف من وراء هذه الإستراتيجية تحقيق نمو اقتصادي يقضي على الآثار الاجتماعية الصعبة والنقص الكبير في البنية التحتية وإحداث توازن جهوي بين المدن الداخلية، الوسطى والساحلية التي خلفها الاستعمار من جهة وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للتحرر من تبعية الواردات من جهة أخرى، ومنه تحقيق الاستقلال السياسي (Majumdar and Saad, 2005).

اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على تمويل مشاريع ضخمة كإستراتيجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل، والمؤسسات الوطنية العامة كأداة لتنفيذ هذه الإستراتيجية. سخرت الدولة للإنجاز هذه المؤسسات موارد مالية ضخمة تم الحصول عليها من العائدات النفطية إلى جانب القروض الخارجية التي كانت معدلات الفائدة المقترحة في تلك المرحلة ضعيفة ما دفع بالدول النامية على غرار الجزائر للاستدانة من الأسواق المالية العالمية لإنجاز هذه المشاريع الضخمة وزيادة وتيرة حجم الاستثمارات العمومية في المجالات المنتجة والهياكل والبنية التحتية (Ben Bitour, 1998:62).

أدى هذا التنظيم إلى استثمارات ضخمة والتي تفسر الأداء الجيد للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حيث كان معدل النمو سنويا 7 %، وبلغت نسبة الاستثمارات في

تلك المرحلة أعلى نسب الاستثمار في العالم والتي بلغت ذروتها سنة 1978 بـــ 47, 8 % (Word Bank, 2003:12) (Zouache, 2015). كما تقلصت نسبة البطالة من 25 % سنة 1967 إلى 19 % سنة 1979، رغم درجة نمو ديموغرافي عالية بلغت 1.7% في هذه المرحلة (Ben Bitour, 1998:62).

سمحت هذه الاستثمارات بتحسين الوضع الاجتماعي للمواطن من خلال توفير فرص العمل والصحة والسكن وتحقيق التوازن الجهوي بين المدن (Majumdar and Saad, 2005).

استطاعت الجزائر في هذه المرحلة أن تحقق تقدما كبيرا في بناء دولة حديثة بمؤسساتها السياسية والاقتصادية، حيث تمكنت من تأميم كل المؤسسات الاقتصادية وبسط سيطرتها عليها كما قامت بإنشاء أول دستور كامل الصلاحيات لها سنة 1976 بعد دستور 1963، وهي بمثابة فترة وجيزة حددت فيها جميع مهام وصلاحيات الدولة (زوزي، 2010).

الإيديولوجية الثورية للقيادة الحاكمة تحت لواء مجلس الثورة والحكومة وهي المؤسسة الرسمية الحاكمة آنذاك كان لها الأثر القوي في إنشاء النظام السياسي الذي ارتبط مند الوهلة الأولى بعملية توسيع القطاع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتجسيد الاستقلال الوطني، وبغية تفعيل هذا الخيار أسست السلطة السياسية في الجزائر التي جاءت بعد الاستقلال اختيارها لنموذج التنمية على ضرورة بناء نهضة وطنية شاملة كاملة ومتوازنة، تلعب فيها المؤسسات العامة دور المحرك الأساسي في عملية التنمية، وعليه فقد افرز هذا التوجه مع مرور الزمن مؤسسات تميزت بتركيز شديد في السلطة وبيروقراطية معقدة وتفاوت كبير بين القواعد الرسمية والغير رسمية في السلوك السياسي، والذي كان السبب في انخفاض أداء المؤسسات العامة (الشيخ، 2009).

إن إتباع الجزائر لهذا النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على الصناعة الثقيلة لم يكن له سلبياته لأنه مكنها من بناء قاعدة صناعية هامة، يمكن لها أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استغلت استغلالا أمثل واعتمدت على المردود الاقتصادي بدل المردود الاجتماعي. إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة، وتم انتقاد هذه الإستراتيجية الصناعية على أنها مخالفة تماما للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدولة باعتبار الجزائر لا تتوفر على الهياكل اللازمة لهذا التصنيع، وذلك لأن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها كليا كما كان متوقعا بسبب ضعف التاطير لدى الكوادر المسيرة إلى جانب نقص اليد العاملة المؤهلة وأن التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية لم يتحقق،

بالعكس بل ظل الاعتماد على استيراد المعدات الصناعية والخبرة الأجنبية مستمرا ما زاد الوضع أكثر تأزما (زوزي، 2010).

باشرت الجزائر في بداية الثمانينات جراء النتائج السلبية للإستراتيجية التنمية التي تبنتها في السبعينات والتي تمثلت في العجز المالي الناجم عن التمويل المباشر للدولة لهذه المؤسسات، ضعف التسيير الذي يعتمد على التخطيط المركزي، إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتنظيمها وإصلاحات مالية كان الهدف من ورائها هو إدخال اللامركزية في التسيير بالتنازل عن ممتلكات الدولة (إعادة توزيع الأراضي الفلاحية للفلاحين، خصخصة بعض المؤسسات العامة) وتقسيم المؤسسات الضخمة التي كانت تلتهم موارد مالية وبشرية ضخمة إلى مؤسسات ذات حجم صغير يسهل تسييرها بغية الانفتاح التدريجي للسوق الوطني وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

أثرت الأوضاع الاقتصادية العالمية في تلك المرحلة سنة 1986 على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية باعتبارها المصدر الرئيسي لميزانية الدولة إلى جانب انهيار قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى ما اثر وبشدة على المسار الاقتصادي في الجزائر (Ben Bitour, 1998).

لم تعطى الإصلاحات القائمة النتائج المرجوة والسبب وراء ذلك هو صعوبة تطبيق هذه الإصلاحات التي تمس المجال السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في ظروف غير ملائمة: نقص حاد في الموارد المالية – مديونية زائد خدماتها خانقة ، إلى جانب طبيعة النظام السياسي البيروقراطي الحاكم آنذاك والناجم عن الربح الريعي والمحسوبية. هذه العوامل جعلت الدولة تتدارك تقلص قدرتها على تحمل بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم بها والناجمة عن السيطرة المفرطة في جميع المجالات، إلى جانب فشل تسيير إدارة التنمية نجم عنه إحباط وفقدان الثقة في أجهزة الحكومة خاصة بين أوساط الشباب (التي كانت تمثل نسبة 75 % من المواطنين)، والتي أدت إلى انتفاضة شعبية سميت بأحداث أكتوبر 1988 (زوزي، 2010).

قامت الدولة جراء هذه الأوضاع بتصميم سياسات إصلاحية عميقة تعتبر تاريخية في مسار الجزائر الحديثة والتي كانت بمثابة قطيعة مع النظام الموجه الذي كانت فيه القيادة مبنية على الحزب الواحد، شملت هذه الإصلاحات المجال السياسي، الاقتصادي والاجتماعي والتي كانت بمثابة خطوة حقيقية تجاه مبادئ الحكم الراشد.

تمثلت هذه الإصلاحات في تعديل دستور سنة 1989 حيث أقرت فيه الدولة التعددية الحزبية والحريات المدنية والديمقراطية في المجال السياسي، أما في المجال الاقتصادي فأعطت الدولة استقلالية واسعة للمؤسسات العامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة إلى الجهة المركزية.

كان الهدف من هذه الإصلاحات تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحويل الاقتصاد الجزائري من نظام مركزي مراقب إلى نظام موجه نحو السوق ومنه تقليص دور الدولة (Majumdar and Saad, 2005). لم تأتي هذه الإصلاحات على نهايتها حتى دخلت الجزائر في منعرج خطير، دفع بالبلاد إلى دوامة العنف قرابة عشرية كاملة سميت بالعشرية السوداء، تم خلال هذه المرحلة إلى حد كبير إبطال المسار الديمقراطي والإصلاحات التي باشرتها الحكومة في تلك المرحلة والقضاء على القدرة الاقتصادية للدولة من خلال تخريب المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية للدولة حيث تميزت هذه المرحلة بعدم استقرار سياسي واقتصادي، ما نجم عنه نقص حاد في الموارد المالية للدولة وانفجار مشكلة المديونية وأعبائها ما دفع بها إلى حتمية التعامل مع صندوق النقد والبنك الدوليين لإعادة جدولة ديونها الخارجية (Bertelsmann, 2012).

نظرا للوضع المتدهور الذي كان يتخبط فيه الاقتصاد الجزائري من جميع جوانبه شرعت السلطات في اتخاذ مجموعة من التدابير الصارمة تمثلت في القيام بحزمة من الإصلاحات الشاملة تهدف بها إلى الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد موجه بآليات السوق والمنافسة ولتجسيد ذلك قامت السلطات الجزائرية بإعداد برنامجين اقتصاديين واللذان حظيا بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقابل الالتزام بتطبيق تغييرات في السياسة وإصلاح المؤسسات (كماسي، 2001).

7 – 2 مرحلة الإصلاحات: 1996 – 2014:

باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية سنة 1994 تحت قيادة صندوق النقد والبنك الدوليين في ظروف سياسية، اجتماعية واقتصادية جد صعبة خاصة الأمنية منها، والتي نجمت عن تراكمات فشل السياسات السابقة.

اضطرت الجزائر للتفاوض مع صندوق النقد الدولي بعد تعثرها في تسديد ديونها وأعبائها التي وصلت مرتفعات كبيرة، مما أدى بها إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

تعتبر إقراضية صندوق النقد الدولي عملية شرطية، أرغمت من خلالها الجزائر على القيام بإصلاحات هيكلية شملت برنامجين:

- البرنامج الأول الممتد من سنة 1993 – 1994 وهو برنامج تثبيت الاقتصاد.

- البرنامج الثاني يتمثل في إصلاحات هيكلية امتد من سنة 1994 إلى سنة 1995.

تمثلت الإصلاحات التي أقرها صندوق النقد الدولي في عملية تطوير الترسانة القانونية وتعزيز الإطار المؤسساتي من خلال إعادة الهيكلة وتحديث مهام وآليات عملها، والتي كان الهدف منها القضاء على العجز في الميزانية وتقليص التضخم، ومنه تحسين الاقتصاد الكلي الذي من شأنه خلق نمو اقتصادي.

وتتمثل هذه البرامج في:

- خفض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري).

- إزالة الدعم الحكومي.

- خفض العجز في الميزانية.

- الشروع في برنامج الخصخصة تدريجيا (مدني، 2008).

التزمت الجزائر بهذه البرامج وباشرت إصلاحاتها في ظروف سياسية وأمنية صعبة، نجمت عنها نتائج إيجابية لم تكن متوقعة، سمحت هذه الإصلاحات بإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية وتحسن في الاقتصاد الكلي، حيث انخفضت المديونية من 86 % من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) سنة 1993 إلى 32 % سنة 1995، بينما الهدف كان 42 %، وارتفعت نسبة النمو سنتي 1995 و1996 إلى 4 % بينما كانت سالبة سنتي 1992 و1993، كما انخفضت نسبة التضخم من 32 % سنة 1992 إلى 4 % سنة 2001 (IMF, 2003).

رغم هذا التحسن على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الآثار الاجتماعية كانت جد مخالفة، فبالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني عرفت البطالة مستويات عالية جراء برامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة وغلق البعض منها وبالتالي تسريح العمال، كما تدهورت القدرة الشرائية للمواطن جراء تحرير الأسعار وسحب الدعم الحكومي على المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك (Ben Abdelkader, 2009).

سمح ارتفاع أسعار المحروقات في بداية الألفية الثانية للدولة الجزائرية من الحصول على موارد مالية مكنتها من تقليص الخناق المضروب على الميزانية، كما ساهمت في استرجاع

التوازنات الحسابية لها مما دفع بها إلى القيام بمشاريع استثمارية عمومية رصدت لها موارد مالية معتبرة.

يعتبر تدخل الدولة في هذه المرحلة من خلال الاستثمارات العمومية والنفقات الاجتماعية أمرا في غاية الأهمية، رغم أن هذا المبدأ يتنافى ومبادئ السوق الذي يحدد تدخل الدولة الذي تبنته الجزائر في إصلاحاتها الاقتصادية تحت شرطية صندوق النقد الدولي، إلا أن الوضع الاقتصادي والأمني وما ترتب عنه من ركود اقتصادي وأوضاع اجتماعية صعبة، أضف إلى ذلك تحسن أسعار المحروقات في السوق العالمي، جعل حالة الجزائر خاصة والتي لاقت تأيدا مطلقا من طرف الشعب وكذا الحكومة (Seddiki, 2013).

يمثل الحكم الراشد أداة أساسية لتحقيق التنمية والرخاء للشعب في ظل المساواة والعدالة. لهذا عمل الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم سنة 1999 بصفته أول رئيس مدني في تاريخ الجزائر، بإعطاء صبغة مدنية للحكم في ظروف اقتصادية، سياسية واجتماعية جد صعبة جراء الوضع الأمني المتدهور والمخلفات الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فكانت الجزائر منعزلة سياسيا واقتصاديا بسبب الانتقادات الموجهة آنذاك للسلطة الجزائرية الحاكمة من الدول الغربية والمنظمات الدولية باعتبارها طرفا في المأساة الاجتماعية والأمنية التي عاشتها الجزائر. فكان على الرئيس المنتخب دورا ليس فقط على المستوى الداخلي في استرجاع الأمن والاستقرار السياسي وخلق نمو اقتصادي ولكن كذلك استرجاع مكانة وسمعة الجزائر على الساحة الدولية خاصة الإفريقية والعربية منها (Bertlesmann, 2012) .

عملت الجزائر من أجل ترسيخ هذا المبدأ على المستوى الداخلي من خلال إطلاق مشاريع ضخمة لإصلاح المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد استجابة لتطلعات المجتمع المدني ومنه إحداث القطيعة مع النظام القديم والتوجه نحو اقتصاد السوق. أعطيت الأولوية في هذه المشاريع إلى مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية وذلك سنة 1999، والتي عبر عنها الشعب في استفتاء وطني بالتأييد المطلق، باعتباره آلية أساسية وضرورية لإصلاح مخلفات العشرية السوداء، وإحلال الأمن والسلام كشرط أساسي لتحقيق النمو واستقرار مؤسسات الدولة.

أطلقت الدولة عملية إصلاحات واسعة شملت المجالات الاقتصادية والسياسية من خلال مشاريع عديدة رصدت لها الدولة مبالغ مالية معتبرة قدرت بـ 600 مليار دولار من المرحلة 2001 – 2014، كانت الحصة الأكبر منها موجهة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك بإعطاء

ديناميكية جديدة للنمو الاقتصادي وتدارك التأخير الكبير في البنية التحتية جراء العشرية السوداء على أساس تنظيمات وقوانين سليمة وشراكة فعالة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل تحسين الوضع الاجتماعي وخلق ظروف ملائمة لنمو مستدام واتخاذ الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (عمراني، 2008).

من أجل تفعيل هذه المشاريع، قامت الجزائر بإصدار قانون الاستثمار سنة 2001، الذي سمح بخلق مناخ أعمال شجع الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال المحروقات وذلك من خلال حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية وتسهيلات إدارية معتبرة (Bertelsmann, 2012).

كما قامت الجزائر بكسر العزلة السياسية والاقتصادية التي كانت مفروضة عليها بعدة اتفاقات وعقود شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف أهمها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فقامت بتعديل وإصدار تنظيمات وقوانين جديدة تسمح بتعزيز مبادئ السوق وتشجيع القطاع الخاص وإصلاح التجارة الخارجية وذلك بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وإدماجه في الاقتصاد العالمي (Alaya et al., 2008).

كم سمحت المشاركة في التظاهرات الإفريقية من خلق شراكة اقتصادية متنوعة أهمها الانضمام عام 2003 في أبوجا إلى الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين النظراء (NEPAD)، كطرف مؤسس من أجل دفع ديناميكية للدول الإفريقية لتحسين نوعية الحكم الراشد على المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية (زوزي، 2010).

ولاستدراك التأخير في البنية التحتية وتحسين الأوضاع الاجتماعية، قامت الجزائر بانجاز ثلاثة مشاريع استثمارية اقتصادية امتدت من سنة 2001 إلى 2014، تم خلالها إنجاز مشاريع ضخمة اعتمدت الدولة في تمويلها من مداخيل المحروقات التي عرفت أسعار قياسية، خاصة في مرحلة 2011/2008، حيث استطاعت الدولة بعد سنوات من الاختلالات والركود الاقتصادي أن تحقق استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة التوازنات للحسابات الداخلية والخارجية من خلال سياسة مالية حذرة جعلتها في منأى من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فقامت بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية وفوائدها (خدمتها) حيث انتقلت المديونية إلى 5.45 مليار دولار سنة 2010 بعدما كانت 33.22 مليار دولار سنة 1996، كما قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات الناجمة عن مداخيل المحروقات كصندوق ادخار جعل الدولة في منئ من التقلبات الاقتصادية العالمية ولضمان استمرارية التنمية، حيث بلغت قيمة هذا الصندوق سنة 2012 ما يقارب 190 مليار دولار أمريكي، وكل هذه الانجازات ما كانت أن تتحقق لولا الإرادة السياسية القوية للدولة (Alaya et al., 2008).

كما قامت الدولة موازاة مع هذه الانجازات بإصلاحات سياسية لمواكبة هذه الإصلاحات الاقتصادية، والتي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، فقامت بإصلاح الإدارة باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق هذه الانجازات، من خلال إصلاح الوظيف العمومي وذلك بإعادة هيكلة وتنظيم القطاع وتحسين الرواتب والامتيازات خاصة للإطارات باعتبارهم نقطة ضعف في الفساد، ولتعزيز الشفافية والممارسات الديمقراطية خاصة سيادة القانون، قامت الجزائر وبالشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز مبادئ الحكم الراشد بعصرنة الجهاز القضائي من خلال التأطير والتدريب وعصرنة الأجهزة بإعطائه استقلالية واسعة في إطار القانون، وتطوير آليات عمله.

و كخلاصة فان عودة تدخل الدولة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية ناجم عن الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات، وما زادها تحفيزا هي تحسن مداخيل الدولة من العملة الصعبة جراء ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

رغم ما حققته هذه الاستثمارات العمومية من جوانب إيجابية لا يمكن نكرانها سمحت من خلالها في المجال الاجتماعي باستيعاب الاحتياجات الكبيرة في مجال السكن، المياه، الطاقة، حيث سمحت هذه المشاريع بنقل نسبة السكان من درجة الفقر المطلق من نسبة 1.9% سنة 1988 إلى 0.5 % سنة 2009 وهو تحسن معتبر والتي أشاد بها (UNDP) في تقاريره عن الجزائر، كما سمحت المداخيل الناجمة عن المحروقات بتوازن الاقتصاد الكلي و ذلك بإتباع سياسة مالية حذرة سمحت من خلالها التسديد المسبق للديون وأعبائها وإقرار السلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في مرحلة الاضطرابات التي عاشتها دول الجوار (ليبيا، تونس، مصر) بإتباع سياسة اجتماعية تطوعية كلفت خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة من خلال دعم السلع الواسعة الاستهلاك وتخفيض الضرائب لتجنب هذه الاضطرابات التي كانت قد تؤثر على الاستقرار الهش وتعيد أعراض وآثار العشرية السوداء (مسعي، 2012). إلا أن النتائج المحققة تبقى دون المبالغ المالية الكبيرة التي رصدت لهذه الاستثمارات حيث سمحت هذه النتائج ببروز الاختلالات التي تميز الجهاز الإداري بمختلف مستوياته في إدارة الموارد العامة للدولة خاصة بحجم الاستثمارات العمومية الضخمة التي قامت بها الدولة ما نجم عنه ضعف في الأداء والمردودية حيث أصبح الفساد في الأوساط السياسية والإدارية والمحسوبية وغياب الشفافية والمساءلة الميزة الخاصة في التسيير مما أثر وبشدة على مصداقية الدولة، ودفع بها في سنة 2006 إلى إنشاء المكتب الوطني لمحاربة الفساد كآلية تسمح من خلالها استرجاع الثقة خاصة في أوساط المستثمرين الأجانب.

النظام الاقتصادي الجزائري لعب دورا كبيرا في التأثير على تشكيل المؤسسات خاصة السياسية منها والتي لها دور كبير في إنشاء السياسات الاقتصادية، ما جعل الدولة تولي الاهتمام الأكبر لقطاع المحروقات باعتباره مورد للعملة الصعبة. وباعتبار الجزائر بلد غني بالبترول والغاز الطبيعي، جعل الدولة لا تحظى القطاعات الأخرى بنفس الدرجة والاهتمام، وهو ما جعل عملية الإصلاحات ظرفية وتعتمد على أسعار النفط في السوق العالمي، فكلما كانت الأسعار منخفضة سارعت الدولة في تقديم استراتيجيات إصلاحية اقتصادية وحتى سياسية، إلا أن سرعان ما تسترجع أسواق المحروقات عافيتها وترتفع الأسعار، تتخلى الدولة عن هذه الإصلاحات، وهو ما يعتبر خطر على استقرار الدولة على المدى الطويل، إن لم تتبنى الدولة إستراتيجية لتنويع اقتصادها خارج المحروقات تكون متبعة بإرادة سياسية من طرف أصحاب القرار والسلطة لتكون في منئ عن هذه العوامل الخارجية (Alaya, et al., 2008).

يمكن تلخيص كل هذه النقائص في ضعف مؤسسات الدولة الموروثة عن المرحلة الاستعمارية والتي يطلق عليها بالمؤسسات الاستخلاصية "Extractive Institutions".

تعتبر المؤسسات في الدول المتقدمة الركيزة الأساسية في نظامها الاقتصادي والسياسي، والتي تم تأسيسها في مدة زمنية كبيرة امتدت على مدى قرون، ما سمح لها باكتساب الطابع الرسمي المبني على القواعد لتصل إلى ما وصلت إليه من فعالية وكفاءة وهذا ما لم تتوصل إليه الدول النامية على غرار الجزائر باعتبارها دولة جديدة المنشأ، وأن الطابع المؤسساتي فيها تغلب عليه القواعد الغير رسمية المبنية على التحالفات، العلاقات وموازين القوى بين الجماعات والأفراد والذي ساهم في هذا النظام هي طبيعة وثقافة الفرد والجماعة في المجتمع الجزائري المبنية على الجهوية، القبلية والمحسوبية ذات طموحات ومصالح متباينة تعكس الممارسات الاجتماعية، الثقافية والسياسية لهذه الجماعات، هذا ما جعل الدولة في الجزائر مكانا دائما للصراعات بين مختلف الأفراد والقوى للاستحواذ على تراكم وامتيازات الريع الاقتصادي على حساب مصلحة الدولة والشعب (Ben Abdelkader, 2009).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1 - التعريفات الإجرائية :

يتكون مؤشر الحكم الراشد العالمي من 06 مؤشرات مركبة يتم الحصول عليها من بيانات عديدة ومؤشرات إحصائية متنوعة تمثل الإدراك الحسي (التصور) للعديد من أصحاب المصلحة: أفراد المجتمع، الشركات، آراء الخبراء، المنظمات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية (Han, et al., 2014).

يقوم البنك الدولي بإصدار تقارير سنوية حول نوعية الحكم الراشد في عديد من الدول، بأخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة ، والتي تتراوح قيمته بين – 2.5 الأسوأ إلى 2.5 + الجيد، والتي تسمح له بتصنيف الدول على أساس النسب المئوية، فكلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم الراشد (Kaufmann,et al., 2011).

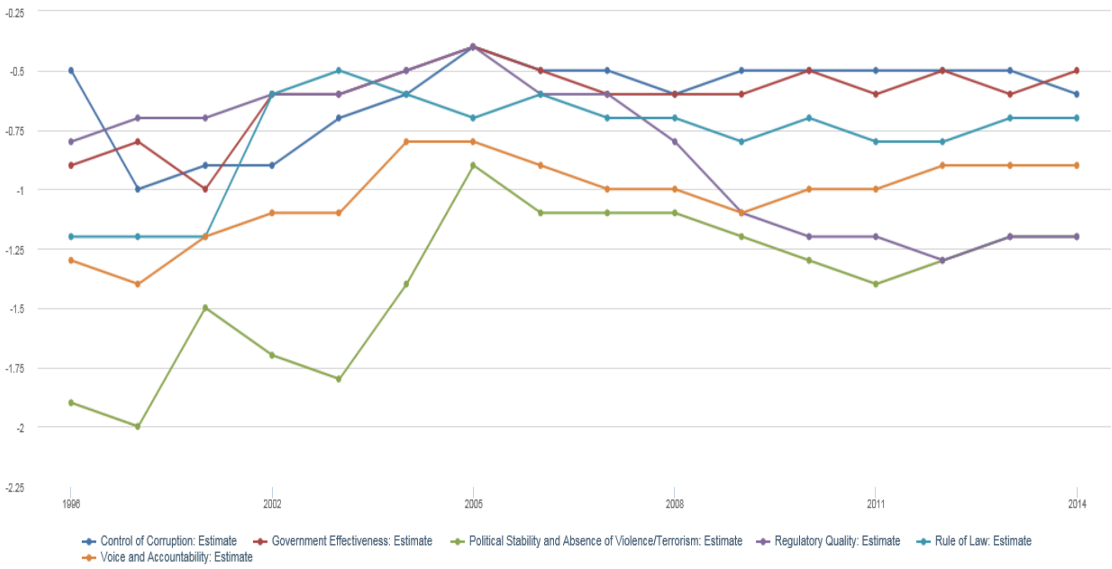
استنادا إلى البنك الدولي يتكون مؤشر الحكم الراشد العالمي من:

- **حرية التعبير والمساءلة:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، كذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب:** يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- **فعالية الحكومة:** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله على الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات.
- **نوعية التنظيم:** قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.
- **سيادة القانون:** يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
- **مكافحة الفساد:** يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، كذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة (Kaufmann,et al., 2011).

جدول (1).قيم مؤشرات الحكم الراشد العالمية ومعدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1996 – 2014

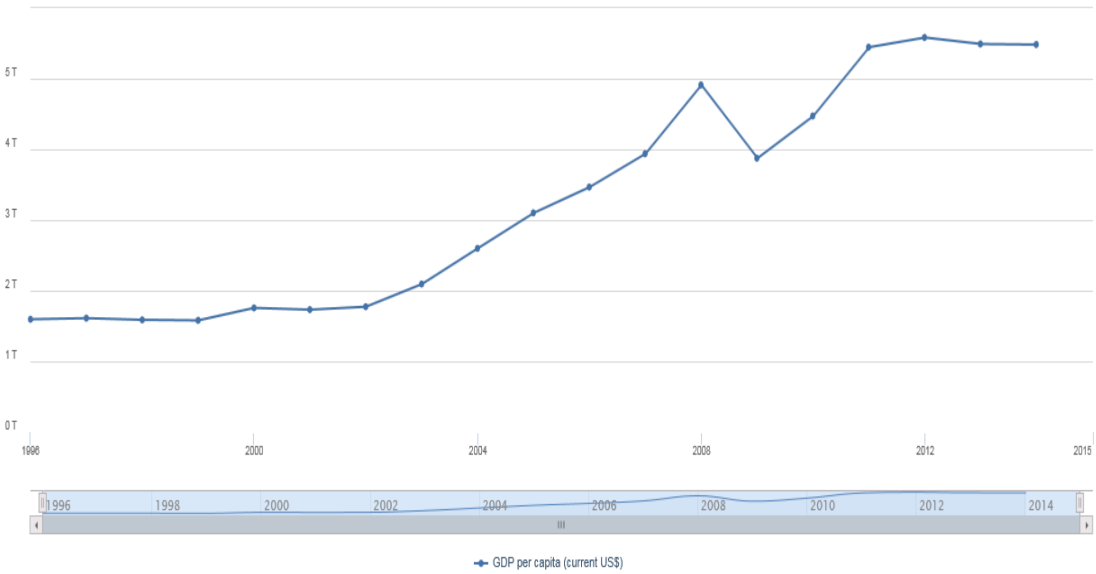
السنة	حرية التعبير والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد	GDP Per Capita(€)
1996	-1.27	-1.86	-0.95	-0.77	-1.19	-0.48	1596.01
1997	-1.32	-1.91	-0.88	-0.75	-1.18	-0.72	1611.96
1998	-1.38	-1.96	-0.81	-0.72	-1.18	-0.97	1588.42
1999	-1.29	-1.73	-0.89	-0.71	-1.17	-0.96	1580.96
2000	-1.21	-1.5	-0.96	-0.69	-1.17	-0.95	1757.01
2001	-1.16	-1.6	-0.79	-0.64	-0.88	-0.94	1732.96
2002	-1.12	-1.7	-0.61	-0.59	-0.59	-0.94	1774.29
2003	-1.14	-1.78	-0.61	-0.55	-0.54	-0.67	2094.89
2004	-0.82	-1.37	-0.52	-0.54	-0.55	-0.63	2600.01
2005	-0.76	-0.93	-0.44	-0.43	-0.7	-0.42	3102.04
2006	-0.92	-1.12	-0.52	-0.58	-0.64	-0.49	3467.54
2007	-1	-1.13	-0.6	-0.62	-0.71	-0.52	3939.56
2008	-0.99	-1.09	-0.61	-0.79	-0.71	-0.56	4912.25
2009	-1.06	-1.22	-0.58	-1.07	-0.76	-0.55	3875.82
2010	-1.03	-1.26	-0.48	-1.17	-0.75	-0.49	4473.49
2011	-1	-1.36	-0.57	-1.19	-0.77	-0.5	5447.4
2012	-0.9	-1.32	-0.55	-1.29	-0.75	-0.48	5583.62
2013	-0.89	-1.18	-0.56	-1.18	-0.66	-0.47	5491.61
2014	-0.93	-1.17	-0.51	-1.21	-0.73	-0.61	5484.07

يمثل الجدول (1) قيم مؤشرات الحكم الراشد للجزائر لمرحلة الدراسة والممتدة من سنة 1996 إلى 2014، كما تجدر الإشارة إلى أن سنوات 1997، 1999 و2001 لا توجد لها قيم، فقمنا بحساب الوسط الحسابي لسنتي ما قبل وما بعد الفترة المراد قياسها للحصول على هذه القيم و الموجودة في الجدول.



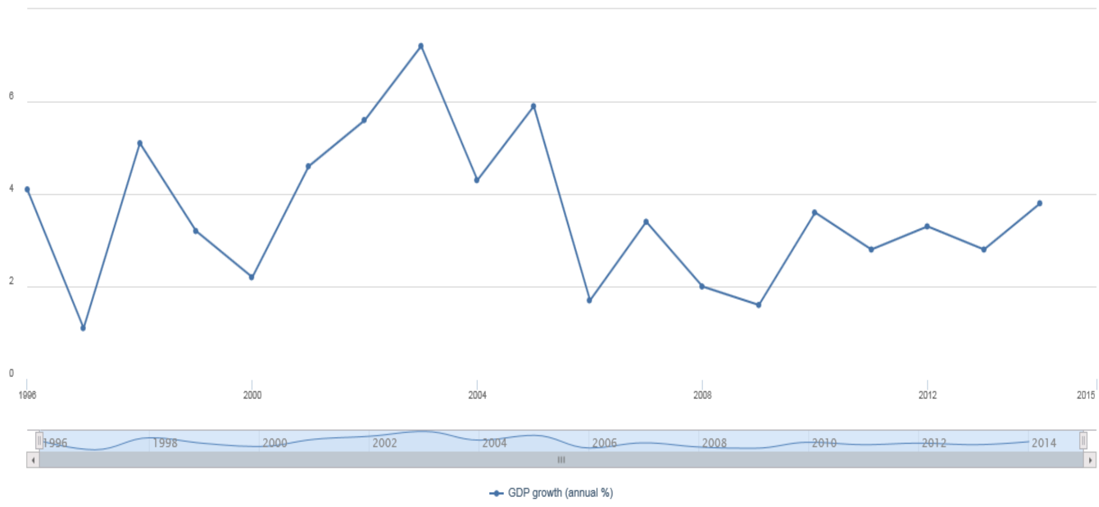
Country : Algeria
Source: Worldwide Governance Indicators
Created on: 06/08/2016

الشكل (1): تطور قيم المؤشرات الستة للحكم الراشد للجزائر
خلال الفترة 1996 – 2014



Country : Algeria
Source: World Development Indicators
Created on: 06/09/2016

الشكل (2): تطور قيم معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
خلال الفترة 1996 – 2014



الشكل (3): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
خلال الفترة 1996 – 2014

2 - التحليل النظري للبيانات

2 – 1 مؤشرات الحكم الراشد

الاستقرار السياسي : عرف مؤشر الاستقرار السياسي تحسنا مستمرا منذ سنة 1996 إلى 2005، مرورا ببعض التلاشي سنتي 2002، 2003، ويعود هذا التحسن النسبي جراء سياسة المصالحة الوطنية والوئام الوطني التي سمحت برجوع الاستقرار والسلم بعد فترة جد صعبة عاشتها الجزائر، حيث وصل أعلى قيمة له سنة 2005 ليتناقص بعض الشيء جراء بعض العمليات الإرهابية المتفرقة إلى انه أصبح مستقرا نسبيا بعد سنة 2011.

حرية التعبير والمساءلة: كذلك عرف هذا المؤشر تحسنا مقارنة بالسنة 1996، كما عرف أعلى قيمة له سنة 2005، ليتراجع بعدها قليلا إلى غاية 2007، ثم يستقر في هذه القيم المجاورة إلى غاية 2014.

محاربة الفساد: مقارنة بالمؤشرات الأخرى عرف مؤشر محاربة الفساد انخفاضا معتبرا خلال سنتي 1996 و1998، وهي المرحلة التي تم خلالها تطبيق الإصلاحات الهيكلية الناجمة عن الاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث قامت الدولة بخصخصة أغلبية المؤسسات

العمومية التي لم تتم في الشفافية المطلقة جراء الأوضاع الأمنية و السياسية الغير مستقرة آنذاك، ليعاود ارتفاعه بعد سنة 1998، ليصل سنة 2005 إلى ذروته ثم يتراجع بعض الشيء ليستقر منذ سنة 2009 في قيمه الحالية.

فعالية الحكومة: عرف هذا المؤشر تحسنا نسبيا واستقرارا نوعا ما في تقلباته مقارنة بالمؤشرات الأخرى، ويعود هذا إلى الاستقرار إلى الفترة الزمنية الطويلة نسبيا للبقاء الحكومات في السلطة في هذه المرحلة مقارنة بالسنوات الأخيرة (عشرية التسعينات).

نوعية التنظيم: كما عرف هذا المؤشر تحسنا مستمرا إلى غاية 2005، حيث بدأ بالتدهور إلى غاية 2011، ويعود هذا التراجع إلى التغير في القوانين الاستثمارية سنة 2006، خاصة مشروع الاستثمار في المحروقات الذي عرف ضجة إعلامية كبيرة جراء تراجع الدولة عن خصخصة أكبر شركة للمحروقات في الجزائر وهي سوناطراك، مما أثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

سيادة القانون: عرف هذا المؤشر تحسنا ملموسا إلى غاية 2003 ليستقر بعدها في القيم المسجلة.

و كخلاصة عرفت مؤشرات الحكم الراشد تحسنا مستمرا تقريبا في جميع مكوناته خاصة في المرحلة 2002 – 2005 ، و هي مرحلة تولي الرئيس الجزائري الجديد الحكم في البلاد، ما أعطى ديناميكية حقيقية لجميع مؤشرات الحكم من خلال مشاريع تنموية كبيرة وإصلاحات سياسية واقتصادية شملت جميع الميادين ، و التي كانت متبوعة بقبول وتوافق اجتماعي كبيرين ما سمح بتحسن كل مؤشرات الحكم الراشد لتصل ذروتها سنة 2005، وما زاد هذه الديناميكية دفعا هو تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

إلا أن هذه الديناميكية لم تعطي النتائج المنتظرة، حيث أصبحت الإصلاحات والمشاريع تراوح مكانها وإذا تم إنجازها فإنها تتم بوتيرة بطيئة ما أثر سلبا على مسار التنمية.

سمحت مداخيل المحروقات المحصلة في هذه المرحلة حتى سنة 2006 /2007 بخلق تكتلات سياسية جهوية سيطرت فيه على مراكز القرار في الدولة، إلى جانب الاستثمارات المالية العمومية الكبرى جعلت الفساد ينتشر بقوة، ما أثر سلبا وبقوة على حقوق الملكية وإنفاذ العقود التي تعتبر عماد أو أساس الاستثمار، ما ترتب عنها ضعف أو انعدام في الاستثمارات الأجنبية والخاصة التي تعتبر محرك النمو.

إن درجة الارتباط العالية بين حماية حقوق الملكية و انفاد العقود بالمؤشرات الحكم الراشد (سيادة القانون، فعالية الحكومة والتنظيمات وحتى الاستقرار السياسي)، جعل مؤشرات

الحكم الراشد تراود قيمها في هذه المرحلة دون تغير حقيقي يذكر، كما تعتبر هذه المؤشرات سالبة كلها وهي تحت مستوى الصفر الذي يعتبر المستوى المتوسط ، ما يعكس وبقوة ضعف جودة مؤسسات الدولة وتأخر الجهود الرامية لتعزيز الإطار المؤسسي ومعالجة هذا القصور. حيث صنفت الجزائر في تقرير للبنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر سنة 2015 في المرتبة 157 من بين 189 اقتصاد من حيث تسجيل الملكية و120 من حيث إنقاذ العقود، وهذان المؤشران هما من أهم صفات المؤسسات الجيدة (الفعالة – السليمة) وغيابهما يعيق الاستثمار الأجنبي وحتى المحلي.

بشكل عام تتميز الجزائر بهيمنة القطاع العام، والإطار التنظيمي الغير ملائم (تراجع في إعداد وتنفيذ، سحب بعض التنظيمات وتغيرها) وحواجز بيروقراطية لزيادة الأعمال التي تعيق التنويع الاقتصادي.كما تعتبر (الملكية) ملكية الأرض تحت سيطرة الدولة مما يعكس ضعف حماية حقوق الملكية الناجم عن أسباب عديدة أهمها: نظام قضائي غير فعال، فساد منتشر، نفوذ مفرط على السلطة القضائية وخطر نزع الملكية (Matallah, 2015).

2 – 2 النمو الاقتصادي:

من خلال بيانات مرحلة الدراسة نلاحظ أن النمو الاقتصادي لم يكن على وتيرة دائمة ومستقرة فهو في الغالب وفي فترات وجيزة يعرف ارتفاعات كبيرة ثم يعود إلى الانحدار إلى مستويات دنيا. ويعود هذا التذبذب إلى عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها وهذا ما نلاحظه بوضوح بين سنوات 1996 و1997 و1998، حيث انخفض من 4,1 % إلى 1,1 % ثم ليرتفع إلى 5,1 % ثم ليعاود الانخفاض إلى 3,2 % سنة 1999 ثم 2,2 % سنة 2000.

ويعود عدم الاستقرار هذا إلى عوامل خارجية أهمها أسعار المحروقات في السوق العالمية، كما تعتبر هذه القيم خاصة في سنة 1996 إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر تحت غطاء البنك الدولي والتي سمحت بتقليص الإنفاق العمومي ما أثر على درجة النمو، حيث أعطيت الأولوية في هذه المرحلة (1994 / 1998) إلى استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية بعض النظر عن نسبة النمو والحد من معدلات التضخم التي كانت جد عالية.

ابتداء من سنة 2001 عرف النمو الاقتصادي تزايدا، حيث بلغ سنة 2003 قيمة 7,2 % وهي أعلى قيمة بلغها النمو الجزائري في هذه المرحلة (مرحلة الدراسة) والتي كان السبب وراءها الاستثمارات العمومية والبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الجزائر والتي كانت عائداتها المالية ناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ابتداءًا من سنة 2005 شهدت معدلات النمو انخفاضات متتالية، والتي كانت ناجمة عن تراجع معدلات الإنتاج في قطاع المحروقات جراء انخفاض الطلب في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية في نهاية 2007.

استرجعت معدلات النمو عافيتها باحتشام إبتداءا من 2010، إلا أن هذه المعدلات تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية التي رصدتها الدولة في هذه المرحلة، والتي لم تعطي النتائج المرجوة.

ما يمكن ملاحظته في هذه المعدلات التنموية أن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية لها تأثير مباشر على معدلات النمو في الجزائر، باعتبار أن مداخيل المحروقات تمثل ما قيمته 30 % من GDP (بنك الجزائر، 2013) ، والذي في نفس الوقت يعتبر عائقا كبيرا للنمو لأنه مرتبط بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لهذه التقلبات إن لم تقم الدولة بوضع استراتيجيات مناسبة لتنويع اقتصادها خارج مجال المحروقات.

3 - معادلة القياس الاقتصادي: نموذج الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر مكونات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996 حتى 2014 وهي الفترة التي تتوفر لدينا عليها البيانات من البنك الدولي.

تفترض الدراسة وجود اثر للحكم الراشد على النمو الاقتصادي، وتحقيقا لهدف الدراسة وبالاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي والإحصائي تم اعتماد هذه المعادلة التجريبية من خلال الدراسات السابقة والتي تناولت تأثير مختلف أبعاد الحكم الراشد على النمو الاقتصادي (Saez, 2013).

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لفحص وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير الثابت، وعليه يمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = \beta + b1*X1 + b2*X2 + b3*X3 + b4*X4 + b5*X5 + b6*X6 + \mu$$ (2)

يتضمن النموذج القياسي متغير تابع يتمثل بالنمو الاقتصادي ويرمز له ب: Y ويقاس بـ(Log (GDP Per Capita، ومتغيرات مستقلة هي:

X_1 متغير حرية التعبير والمسائلة.

X_2 متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف.

X_3 متغير فعالية الحكومة.

X_4 متغير نوعية التنظيم.

X_5 متغير سيادة القانون.

X_6 متغير مكافحة الفساد.

ويمثل β القاطع ، μ الخطأ العشوائي، و $b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$ معلمات النموذج.

العديد من الدراسات اهتمت في بحوثها على تناول معدل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقياس مدى تطور النمو باعتباره يقيس رفاهية الفرد في المجتمع والتي تكون ناجمة عادة عن ازدياد في النمو.

---

(2) تم الحصول على هده المعادلة باستعمال مؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي وبعض الدراسات السابقة مثل: (Zubair and Khan, 2014) و(Tarek and Ahmed, 2013).

فحسب (2005) Wong and Autio يعتبر معدل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأكثر استخداما للنمو الاقتصادي كما استعملت العديد من الدراسات الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقدرة الشرائية للفرد الواحد لقياس النمو الاقتصادي

(Adam,2003 ;Calderon and Liu,2002 ;Wong and Autio,2005,Albassam,2013).

و يمثل معدل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة مقسوما على معدل السكان في منتصف السنة.

4 - التحليل التطبيقي باستعمال برنامج SPSS

قمنا باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار 20 لاختبار فرضيات الدراسة والبدء بنموذج موسع (طريقة - Enter) في مرحلة أولى ثم استعمال نموذج التحليل التدريجي (Stepwise Regression) كمرحلة أخيرة. قبل بداية الشروع في اختبار الفرضيات يجب التأكد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) Ordinary Least Square فيما يتعلق بنماذج الانحدار الخطي المتعدد.

وتتمثل هذه الافتراضات:

شرط التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة، ويتم ذلك من خلال اختبار Komogarov, Smirnov (k-s) بحيث يتم قبول فرضية أن البيانات موزعة توزيع طبيعي إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 5%.

مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات التابعة والتي يمكن أن تؤثر على دقة المقاييس (النتائج) ويتم ذلك من خلال حساب قيمة معامل تضخم التباين V.I.F لكل من المتغيرات المستقلة، بحيث إذا كانت قيمة V.I.F < 10 فيمكن القول بأن مشكلة الازدواج الخطي غير موجودة بين المتغيرات المستقلة.

معامل ارتباط بيرسون يستخدم للقياس قوة واتجاه العلاقة بين قيم متغيرين والذي يشترط توفر التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة للقيام بهذا الاختبار، و عليه يمكن إقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة من خلال (Sig) ومستوى المعنوية (α).

4 – 1 النموذج الموسع (Enter)

4 -1 - 1 اختبار التوزيع الطبيعي :

جدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnova		
	القيمة الإحصائية	درجات الحرية	الدلالة (Sig)
GDP per capita	0.203	19	0.038
حرية التعبير والمسائلة	0.111	19	*0.200
سيادة القانون	0.268	19	0.001
نوعية التنظيم	0.216	19	0.020
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.154	19	*0.200
فعالية الحكومة	0.280	19	0.000
مكافحة الفساد	0.195	19	0.057

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2) أن نتائج اختبار(k-s) لا تطابق التوزيع الطبيعي للمتغيرات فعالية الحكومة، نوعية التنظيم، سيادة القانون ومعدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي لان قيم (Sig) أقل من قيمة (α=0.05) مما يدعونا إلى رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5%، وعدم مطابقة المتغيرات السابقة للتوزيع الطبيعي.

وللتغلب على هذه المشكلة وكون عدد المشاهدات 19 و التي تمثل عدد سنوات الدراسة و هي أقل من 50 مشاهدة نقوم باحتساب القيمة المطلقة (Skewness) لهذه المتغيرات التي يجب أن تكون أقل من 1.96، وإن كانت كذلك فهذا يدل على أن جميع القيم تقترب من التوزيع الطبيعي.

ويتضح من الجدول رقم (3) أدناه وبعد أخذ القيمة المطلقة لقيم Skewness، تبين أن جميع القيم أقل من 1.96 وهذا يدعم أن جميع القيم تقترب من التوزيع الطبيعي (West, et al., 1995).

جدول (3): معاملات الالتواء

المتغيرات	Statistic	Std. Error
GDP per Capita	0.020	0.524
حرية التعبير والمسائلة	- 0.189	0.524
سيادة القانون	- 0.765	0.524
نوعية التنظيم	- 0.584	0.524
الاستقرار السياسي وغياب العنف	- 0.308	0.524
فعالية الحكومة	- 0.755	0.524
مكافحة الفساد	- 0.741	0.524

وعليه يمكن الاستنتاج أن جميع متغيرات الدراسة تتوزع تقريبا توزيعا طبيعيا.

4 – 1 – 2 اختبار التداخل الخطي

تعتمد قوة النموذج الخطي العام أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وأن الحصول على قيمة (VIF) أقل من (10) يدل على عدم وجود مشكلة في التداخل الخطي وهذا ما أشار إليه (Gujarati and Porter, 2010). كما تبين قيم التباين المسموح به (tolerance) والذي يعتبر مؤشرا على العلاقة الخطية بين المتغيرات الوسيطية والذي عادة ما يتم قبول قيمه إذا كانت اكبر من(0.1) على اعتبار انه يساوي مقلوب معامل تضخم التباين (1/V.I.F). تبين نتائج اختبار معامل تضخم التباين في الجدول أدناه أنها انحصرت بين (1.336) و(9.005) ويلاحظ أن جميع القيم اقل من (10)، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة في التداخل الخطي ما بين المتغيرات المستقلة.

جدول (4): اختبار مدى التداخل الخطي بين المتغيرات المستقل

المتغيرات	التداخل الإحصائي	
	Tolerance	VIF
حرية التعبير والمسائلة	0.111	9.005
سيادة القانون	0.165	6.054
نوعية التنظيم	0.748	1.336
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.209	4.791
فعالية الحكومة	0.116	8.617
مكافحة الفساد	0.437	2.289

المتغير التابع: معل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

4 – 1 – 3 اختبار معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

الجدول (5): اختبار معامل الارتباط

	معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي	حرية التعبير والمسائلة	سيادة القانون	نوعية التنظيم	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	مكافحة الفساد
معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي	1						
حرية التعبير والمسائلة	.756**	1					
سيادة القانون	.591**	.794**	1				
نوعية التنظيم	-.674**	- 0.177	-0.037	1			
الاستقرار السياسي وغياب العنف	.811**	.873**	.614**	- 0.232	1		
فعالية الحكومة	.764**	.870**	.881**	- 0.244	.758**	1	
مكافحة الفساد	.739**	.693**	.470*	- 0.367	.661**	.634**	1

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل.
(**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% أو أقل.

الجدول أعلاه يبين مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع (معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة التالية (حرية التعبير والمسائلة، سيادة القانون، نوعية التنظيم، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة و مكافحة الفساد)، وقد أوضحت النتائج أعلاه أنه يوجد ارتباط أو علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي) وكل من المتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة (0.05) و(0.001). في حين أظهرت النتائج أعلاه أن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.001) بين كل من حرية التعبير والمسائلة ومعدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة الارتباط (**0.756 = r). أيضاً، أظهرت النتائج أعلاه أن هناك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.001) بين كل من سيادة القانون ومعدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة الارتباط (**0.591 = r). في حين أظهرت النتائج أن نوعية التنظيم ترتبط ارتباط عكسيا ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.001) مع معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة الارتباط (0.674 - = r). أيضاً أظهرت النتائج أعلاه أن متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف يرتبط ارتبطا موجباً مع معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.001)حيث بلغت أيضاً قيمة الارتباط (0.811 = r). إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن فعالية الحكومة ترتبط ارتباطاً موجباً ذو دلالة إحصائية مع معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة الارتباط (**0.764 = r) وأظهرت النتائج

أيضاً في الجدول أعلاه أن مكافحة الفساد ترتبط ارتباطا موجبا ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.001) مع معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة الارتباط (**r = 0.739). وبناءاً عيه فإن أعلى قيمة ارتباط كانت بين الاستقرار السياسي وغياب العنف مع معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي.

4- 1 – 4 تحليل الانحدار المتعدد واختبار الفرضيات :

أجري تحليل الانحدار المتعدد من أجل دراسة تأثير الحكم الراشد على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة من 1996 إلى 2014 لاختبار فرضيات الدراسة، لأن الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث.

الجدول (6): ملخص النموذج (Model Summary)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.977a	0.955	0.933	0.0570962

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.955$ وهذا يدل على أن الحكم الراشد في الجزائريفسر (95.5 %) من التباين في معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث تعتبر قيمة R^2 مؤشرا على مقدار التباين أو الاختلاف الذي قد يحصل في المتغير التابع (معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي)، بسبب التغير في المتغير المستقل (الحكم الراشد)، وكذلك تعبَر عن قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بسلوك المتغير التابع. وعادة ما تدل القيمة الأكبر على قيمة أفضل بحيث أن أعلى قيمة قد تصل الواحد صحيح وقد بلغت هذه القيمة بسبب الحكم الراشد ما نسبته (95.5 %) وهي قوية جدا. وما تبقى وقيمته 4.5 % غير مفسر في النموذج ويعزى إلي متغيرات أخرى.

الجدول (7):اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.834	6	0.139	42.623	0.000
	Residual	0.039	12	0.003		
	Total	0.873	18			

يوضح الجدول رقم (7) التأثير الكلي للمتغيرات المستقلة (حرية التعبير والمسائلة، سيادة القانون، نوعية التنظيم، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد) على المتغير التابع (معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي)، ويتم الحكم على الفرضية الرئيسية للدراسة من خلال القيمة الاحتمالية (Sig) حيث يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة (Sig) هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) و أن قيمة F-value هي (42.623)، وهذا يدل على أن الحكم الراشد له تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه يتم رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لايوجد تأثير للحكم الراشد على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة.

يبين الجدول رقم (8) قيم تأثير (Coefficient) كل متغير مستقل على المتغير التابع حسب الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة.

الجدول (8): اختبار الانحدار المتعدد للفرضيات الفرعية.

المتغيرات	Beta	t-statistics	Sig.
الثابت	3.831	35.544	0.000
حرية التعبير والمسائلة	- 0.155	- 0.678	0.510
سيادة القانون	0.218	1.525	0.153
نوعية التنظيم	- 0.399	- 7.016	0.000
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.360	3.856	0.002
فعالية الحكومة	0.076	0.321	0.754
مكافحة الفساد	0.174	1.711	0.113

ويمكن تمثيل معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y = 3.831 + 0.155*X_1 + 0.360*X_2 + 0.076*X_3 - 0.399*X_4 + 0.218*X_5 + 0.174*X_6$$

4 – 2 الانحدار التدريجي (Stepwise Regression):

بناءا على النتائج المحصل عليها سابقا ولإعطاء للعملية الإحصائية أكثر مصداقية و ثبات من جهة و معرفة المتغيرات المستقلة المؤثرة من جهة أخرى، قام الباحث بإجراء الاختبار التدريجي و الذي من خلاله يمكن معرفة المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع و ذلك بسحب المتغيرات المستقلة الغير مؤثرة من نموذج الدراسة.

يبن الجدول أدناه، انه تم بناء ثلاثة نماذج حيث يتكون النموذج الأول على متغير واحد و هو الاستقرار السياسي وغياب العنف، بينما النموذج الثاني يتكون من المتغيرات المستقلة التالية: الاستقرار السياسي وغياب العنف ونوعية التنظيم. أما النموذج الثالث فيتكون من المتغيرات المستقلة التالية و هي : سيادة القانون، الإستقرار السياسي وغياب العنف، ونوعية التنظيم.

جدول (9). نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwisw regression

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.811[a]	.659	.638	.3048910
2	.953[b]	.908	.896	.1633753
3	.971[c]	.943	.932	.1326354

يوضح الجدول أعلاه قيم معامل الإرتباط المتعدد (R) لجميع النماذج الثلاث المشار إليها أعلاه، ويلاحظ أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد لكل من النموذج الأول والنموذج الثاني اقل من قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) للنموذج الثالث والتي تساوي (0.971) ، وعليه فانه تم اختيار النموذج الثالث الذي يشمل المتغيرات الثلاث التالية : سيادة القانون، الإستقرار السياسي وغياب العنف، ونوعية التنظيم. حيث أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.943$) و هي اكبر قيمة في النماذج الثلاث و التي تبين نسبة التغير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة في المتغير التابع و المقدرة ب 94.3 % ، أما الباقي و الذي مقداره 5.7 % فيعزى إلى أسباب أو متغيرات أخرى.

جدول 10. نتائج تحليل الانحدار التدريجي ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.047	1	3.047	32.781	.000[b]
	Residual	1.580	17	.093		
	Total	4.628	18			
2	Regression	4.200	2	2.100	78.686	.000[c]
	Residual	.427	16	.027		
	Total	4.628	18			
3	Regression	4.364	3	1.455	82.682	.000[d]
	Residual	.264	15	.018		
	Total	4.628	18			

a المتغير التابع LOG GDP Per Capita

b المتغيرات المستقلة : الاستقرار السياسي .

c المتغيرات المستقلة : الاستقرار السياسي، نوعية التنظيم .

d المتغيرات المستقلة : الاستقرار السياسي، نوعية التنظيم و سيادة القانون .

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) لكل من النماذج الثلاث أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ، أي أن هناك تأثير كلي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة في كل نموذج على المتغير التابع عند مستوى دلالة إحصائية (0.05). وهذا يتفق مع النتائج المحصل عليها بطريقة النموذج الموسع (Enter) على أن الحكم الراشد يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

جدول 11 .معاملات نتائج تحليل الانحدار التدريجي Coefficients

Model		Beta	t	Sig.
1	**الثابت (القاطع)**	9.841	29.511	.000
	الإستقرار السياسي وغياب العنف	1.304	5.725	.000
2	**الثابت (القاطع)**	8.790	36.654	.000
	نوعية التنظيم	-.952	-6.573	.000
	الإستقرار السياسي وغياب العنف	1.112	8.865	.000
3	**الثابت (القاطع)**	8.830	45.252	.000
	سيادة القانون	.527	3.046	.008
	نوعية التنظيم	-1.002	-8.439	.000
	الإستقرار السياسي وغياب العنف	.865	6.648	.000

a المتغير التابع: LOG GDP Per Capita

يبين الجدول أعلاه تأثير المتغيرات المستقلة بشكل منفرد في كل نموذج على المتغير التابع (النمو الإقتصادي) وإن أكثر ما يهمنا هنا هو قيمة الدلالة الإحصائية أو الإحتمالية (Sig) للمتغيرات المستقلة في كل نموذج، حيث تبين النتائج أن قيم الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة في النماذج الثلاث لها تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي ، حيث بلغت القيمة الإحتمالية للمتغيرات المستقلة : الإستقرار السياسي وغياب العنف (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) ،كما بلغت القيمة الإحتمالية لنوعية التنظيم كذالك (0.000) وهي أقل من

مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). كذالك بالنسبة لسيادة القانون حيث بلغت القيمة الإحتمالية له (0.008) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

وعليه فان المؤشرات الثلاث : سيادة القانون، الإستقرار السياسي وغياب العنف، ونوعية التنظيم تؤثر على معدل الدخل من الناتج المحلي الإجمالي و منه النمو ، إلا أن فعالية التنظيم تأثيرها سالب و هذا يعني أن هذه الأخيرة لا تؤثر على معدل الدخل من الناتج المحلي الإجمالي.

و منه يمكن كتابة المعادلة النهائية لنموذج الدراسة كما يلي :

$$Y = 8.830 + 0.865*X_2 - 1.002*X_4 + 0.527*X_5$$

حيث يمثل X_2 متغير الاستقرار السياسي وغياب العنف، X_4 متغير نوعية التنظيم و X_5 متغير سيادة القانون.

5 - الخلاصة :

تعتبر حرية التعبير والمساءلة والمتمثلة في مدى قدرة مواطن في المشاركة في انتخاب حكومة بلده، حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام ، من المهام المنوطة بالدرجة الأولى بالمجتمع المدني الذي يعتبر همزة وصل بين الشعب والحكومة من خلال المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار، مراقبة ومساءلة الحكومة، والتي تسمح بانتشار التداول على السلطة وانتشار الحريات السياسية، وتمنع من انتشار الفساد وذلك من خلال خلق بيئة محفزة للاستثمار والتي تعتبر عنصر أساسي في عملية التنمية.

يعود عدم تأثير هذا الأخير على النمو في الجزائر إلى ضعف الوعي السياسي وغياب الثقافة الديمقراطية عند أفراد المجتمع المدني إلى جانب بسط سيطرة الدولة عليه واحتواء قيادته من خلال القيود القانونية والتمويل المالي الذي تتكلف به الدولة مما جعل عمل الأحزاب والجمعيات جد مقيد ومرتبط بالجهاز الإداري التنفيذي كما أدت السياسات الاجتماعية للدولة إلى الاستغناء عن عائدات ضرائب المواطنين، الأمر الذي جعل الحوار الاجتماعي ومنه منظمات المجتمع المدني مجرد إجراء شكلي لا يحظى بالمصداقية اللازمة في المشاركة والتأثير على مسار وضع السياسة العامة من جهة ، ومن جهة أخرى كان للوضع الأمني الذي عاشته الجزائر في تلك المرحلة من خلال حالة الطوارئ دور هام في تبرير القيود المفروضة على وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة بحجة حماية الأمن الوطني والحفاظ على الأمن العام.

تعرف التنظيمات التي تشجع القطاع الخاص باعتباره وسيلة للتحقيق النمو وخلق فرص عمل من خلال الحريات الاقتصادية غير المعقدة ، دخول وخروج السوق ، توفير المعلومات، التفتح على الأسواق العالمية، تشجيع وتحفيز الإبداع والمبادرة في الجزائر، تعديلات مستمرة وفي بعض

الأحيان تغيير أو إلغاء هذه التنظيمات تماما جراء دوافع سياسية واقتصادية للأصحاب المصلحة الناجمة عن الريع الاقتصادي في إنشاء سياسات سليمة للخصخصة ، التي أثرت سلبا على مصداقية الإصلاحات الاقتصادية و ساهمت بظهور قطاع غير رسمي مهم.

كما ترتبط نوعية التنظيم واستقرارها بالجزائر بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، حيث بمجرد ارتفاع أسعار المحروقات يتم تجميد الإصلاحات التي باشرتها الدولة أو تعديلها ، ما نجم عنه بيئة استثمارية غير ملائمة تعيق الاستثمار المحلي وخاصة الأجنبي الذي يلعب دورا كبيرا في التنمية.

تضخم الجهاز الإداري في الدولة الناجم عن هيمنة القطاع العام في المجال الاقتصادي، والذي يعاني من الضعف في إدارة الموارد البشرية وسياسات التوظيف والفساد والارتباط الكبير بالنفوذ السياسي، نجم عنه انحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف المشاريع والبرامج المنجزة ، وخدمة عمومية رديئة وبيروقراطية معقدة سمحت بظهور نشاطات غير رسمية معتبرة أدت ، والتي تشكل عائق كبير أمام الاستثمارات خاصة الأجنبية منها والتي أثرت على أن يكون الاقتصاد متنوع ومبتكر وقادر على خلق الثروة والمنافسة.

انتشر الفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة واخذ بعدا خطيرا خاصة وان اغلب القضايا الكبيرة تم الإفصاح عنها من طرف جهات قضائية خارجية بسبب تورط شركات أجنبية في مشاريع شراكة ضخمة رصدت لها الجزائر مبالغ مالية معتبرة.

ويعود تفشي الفساد في الأوساط السياسية والإدارية في الجزائر إلى ضعف آلية المحاسبة والشفافية، التنظيمات المقيدة والعلميات البيروقراطية المعقدة إلى جانب عدم قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود من جهة، وضعف الكفاءة ، المهنية والتجربة للجهاز الإداري القائم على متابعة وانجاز هذا الحجم الكبير من المشاريع، إلى جانب السلطة التقديرية الكبيرة التي يتمتعون بها .

ففي غياب سياسات وقائية فعالة، وجد الفساد محراب له للتطور والانتشار ، ما نجم عنه سوء فعالية الإنفاق العام، زيادة تكلفة التعاملات والتوجه إلى الأنشطة الاقتصادية غير رسمية وتضرر الطبقة الضعيفة في المجتمع، ما اثر على مصداقية الدولة على خلق مناخ ملائم يشجع المنافسة وعمل السوق والمساواة.

يعتبر الاستقرار السياسي وغياب العنف ممثلا في الانقلابات العسكرية ، انعدام الأمن، العنف والإرهاب، تؤثر في شكل مباشر على الاستقرار في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تقليل فرص الاستثمار وارتفاع معدل التضخم وانهيار الحكومة ما جعل الدولة تعطي أولوية كبرى لهذا المؤشر نظرا للمرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات في محاربة التطرف

والإرهاب ، للإحلال السلم والأمان والاستقرار السياسي والاجتماعي لما لها من تأثير على الاستثمار خاصة الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

من الآثار الجانبية الناجمة عن العنف والإرهاب التي عاشته الجزائر في مرحلة التسعينات ، ظهور سلوكيات وانحرافات خطيرة كالجريمة المنظمة ، تفشي الفساد ، الاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة والتي أثرت على الاستقرار السياسي وحماية حقوق الملكية باعتبارها الركيزة الأساسية في تشجيع الاستثمار ، الاستهلاك والادخار ، مما دفع بالدولة للأخذ بزمام الأمور وذلك بالتطبيق الصارم للسيادة القانون من اجل دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد من مخلفات العشرية السوداء.

الفصل الرابع

تحليل و مناقشة النتائج

1 - استعراض نتائج التحليل:

الفرضية الفرعية الأولى:

(a) H0: لايوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنويه أقل من 5 % لحرية التعبير والمسائلة على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يتضح من الجدول (8) أعلاه أن قيمة اختبار t (المحسوبة) والتي تعبر عن العلاقة الخطية للمتغير المستقل في نموذج الانحدار لمتغير حرية التعبير والمسائلة (-0.678) وهذه القيمة أعلى من القيمة المجدولة (-1.96)، كما يتضح أن قيمة Sig تساوي (0.510) وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يبين أن حرية التعبير والمسائلة ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الجزائر عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية:

(b) H0: لايوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنويه أقل من 5 % للاستقرار السياسي وغياب العنف على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يتضح من الجدول (11) نموذج (3) أعلاه أن قيمة اختبار t (المحسوبة) والتي تعبر عن العلاقة الخطية للمتغير المستقل في نموذج الانحدار لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف (6.648) وهذه القيمة أعلى من القيمة المجدولة (1.96)، كما يتضح أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يبين أن الاستقرار السياسي وغياب العنف له تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

(C) H0: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 % لفعالية الحكومة على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يتضح من الجدول (8) أعلاه أن قيمة اختبار t (المحسوبة) والتي تعبر عن العلاقة الخطية للمتغير المستقل في نموذج الانحدار لمتغير فعالية الحكومة (0.321) وهذه القيمة أقل من القيمة المجدولة (1.96)، كما يتضح أن قيمة Sig تساوي (0.754) وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يبين أن فعالية الحكومة ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 (d): لايوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنويه أقل من 5 % لنوعية التنظيم على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يتضح من الجدول (11) نموذج (3) أن قيمة اختبار t (المحسوبة) والتي تعبر عن العلاقة الخطية للمتغير المستقل في نموذج الانحدارلمتغير نوعية التنظيم (8.439-) وهذه القيمة أقل من القيمة المجدولة (1.96-)، كما يتضح أن قيمة Sig تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يبين أن نوعية التنظيم لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الخامسة:

H0 (e): لايوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنويه أقل من 5 % لسيادة القانون على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يتضح من الجدول (11) نموذج (3) أن قيمة اختبار t (المحسوبة) والتي تعبر عن العلاقة الخطية للمتغير المستقل في نموذج الانحدار لمتغير سيادة القانون (3.046) وهذه القيمة أقل من القيمة المجدولة (1.96)، كما يتضح أن قيمة Sig تساوي (0.008) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يبين أن سيادة القانون لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الجزائر عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية السادسة:

H0 (f): لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 % لمكافحة الفساد على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يتضح من الجدول (8) أعلاه أن قيمة اختبار t (المحسوبة) والتي تعبر عن العلاقة الخطية للمتغير المستقل في نموذج الانحدار لمتغير مكافحة الفساد (1.711) وهذه القيمة أقل من القيمة المجدولة (1.96)، كما يتضح أن قيمة Sig تساوي (0.113) وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يبين أن مكافحة الفساد ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى دلالة (0.05)، وبناءاً عليه فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

2 - مناقشة نتائج التحليل الإحصائي:

عرف الحكم الراشد في السنوات الأخيرة مكانة محورية في برامج الإصلاحات من أجل التنمية والقضاء على الفقر في الدول النامية. و ما زاد هذا الاهتمام والانتشار هو اكتشاف علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي وظهور المقاييس الاقتصادية والتي سمحت بقياس تأثير واتجاه العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.

رغم الاعتراف الغير منازع فيه على أهميته الجوهرية في التأثير على النمو، إلا أن في السنوات الأخيرة تحول النقاش حول علاقة الاتجاه التي أصبحت محل نقاش وانتقاد العديد من الباحثين والاقتصاديين البارزين، والمتعلقة بنوعية البيانات، في حين يقر البعض على أن اتجاه العلاقة هو من الحكم الراشد إلى النمو بينما يصر البعض الأخر أن هذه العلاقة غير واضحة.

أظهرت نتائج التحليل أنه تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة ومنه فإن الحكم الراشد يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر عند درجة معنوية تساوي (0.05).

فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية الأخرى فإنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، ل الاستقرار السياسي ونبذ العنف، ونوعية التنظيم التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر عند درجة معنوية تساوي (0.05)، إلا أن نوعية التنظيم اتجاه العلاقة فيها مع النمو الاقتصادي عكسي ، وتعتبر هذه مفارقة في النتائج لما تم دراسته، وهذا يعني أن التحسن في هذا المؤشر لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر عند معنوية (0.05).

باقي الفرضيات الفرعية تم قبول الفرضية العدمية لكل من محاربة الفساد، حرية التعبير والمساءلة ونوعية الحكومة ، سيادة القانون حيث تبين نتائج التحليل أنها لا تفسر النمو الاقتصادي في الجزائر عند معنوية (0.05).

موازتا مع التحليل بالطريقة الموسعة (Enter) قام الباحث بعملية تحليل الانحدار التدريجي (Stepwise Regression) و تبين أن مؤشر سيادة القانون له تاثيرذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر عند درجة معنوية (0.05) .

ما يمكن تقييمه في هذه الرسالة هو أن النتائج التي تم التوصل إليها تعكس دراسة خاصة ببلد محدد هو الجزائر في مرحلة محددة تعتبر قصيرة نوعا ما تمتد من سنة 1996 إلى 2014، أي أنها توضح علاقة اثر الحكم الراشد على النموالاقتصادي في الجزائر باعتماد البيانات المتوفرة من البنك الدولي والتي قد ينجم عنها بعض النقائص. ما أريد التركيز عليه كباحث أنه بالرغم من اتساق نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات التي أجراها باحثون على معظم دول العالم

مما يعزز فرضية تأثير الحكم الراشد على النمو الاقتصادي مع بعض الاستثناءات إلا أنه يجدر الحذر عند محاولة تعميم نتائج هذه الدراسة عالميا إذ أن لكل دولة خصوصيتها.

في الأدبيات الاقتصادية هناك توافق كبير على أن الحكم الراشد عامل أساسي في النمو الاقتصادي. إلا أن النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة تبين في حالة الجزائر، مؤشرين اثنين فقط لهما تأثير على النمو الاقتصادي وهما: عدم الاستقرار السياسي ونبد العنف وسيادة القانون، بينما المؤشرات الأخرى رغم وجود تأثير كما هو الحال بالنسبة لنوعية التنظيم إلا أن هذا التأثير سالب، إلى جانب قبول الفرضيات العدمية لكل من: نوعية الحكومة، محاربة الفساد، حرية التعبير والمساءلة التي لا تؤثر على النمو الاقتصادي.

وإذا رجعنا إلى الأدبيات، نجد أن هناك دراسات حديثة اهتمت بهذا الموضوع وناقشت اتجاه العلاقة من الحكم الراشد إلى النمو الاقتصادي وانتقدتها واعتبرت اتجاه العلاقة من الحكم الراشد إلى النمو الاقتصادي لا يعتمد على تجارب كافية وأن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون دائما واضحة (Yerrabatti and Hawkes, 2015; Gray, 2007; Kurt and Shrank, 2006; De la Startegie, 2008).

وقد تم تبرير هذه النتيجة بمشكلتين :

الأولى: تقييم مؤشرات الحكم الراشد يعتمد على الإدراك الحسي (التصور) والتي بإمكانها أن تشمل تحيز الجهة القائمة بهذا التقييم.

الثانية: أنه ليس فقط الحكم الراشد هو المؤثر الوحيد على النمو وأن هناك عوامل أخرى مؤثرة لم تؤخذ بالحسبان، ولكن النمو الاقتصادي والتنمية بإمكانها أن تحقق تحسينات في الحكم الراشد (Kurt and Shrank, 2006) .

إذا نظرنا إلى القيم التي تنتمي إليها الجزائر يتضح لنا أن قيم الحكم الراشد في الجزائر هي دون المستوى، رغم التحسن الطفيف خلال مرحلة الدراسة تقريبا في كل المؤشرات إلا أن كل قيم المؤشرات سالبة وتحت المتوسط (الذي هو الصفر)، وهذا يدل على ضعف نوعية المؤسسات في الجزائر.

رغم ضعف الأداء لجميع مؤشرات الحكم الراشد إلا أن مستويات الدخل الفردي أعلى نسبيا وفي تزايد مستمر، وهذا يبين على أن هذا التحسن ليس ناجما عن مؤشرات الحكم الراشد وأن نتائجه غير مستقرة وهشة ويمكن إيعازها إلى عوامل أخرى.

كما أثبتت النتائج أن مؤشرين اثنين وهما الاستقرار السياسي ونبذ العنف، وسيادة القانون هما المؤشران الوحيدان اللذان لهما تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يبين أن أولوية الإصلاحات في الجزائر في هذه المرحلة يجب أن تكون محددة وهادفة، وهي إضفاء الأمن والسلام وإقرار سيادة القانون كمرحلة أولية ذات أهمية كبرى نظرا للمرحلة الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات وقد تكون أكثر فعالة بدل الخوض في إصلاحات واسعة التي من المرجح أن تأخذ متسع من الوقت ولا تعطي النتائج المرجوة (Huynch and jacho – Chavez, 2009).

هذا لا يعني أن المؤشرات الأخرى ليس لها أهمية بالعكس، مقارنة بالمرحلة التي عرفتها الجزائر من توترات سياسية وأمنية كبيرة كادت أن تؤثر على كيان واستقرار الدولة، كان من الواجب وضع أولويات في الإصلاح والتي تعتبر هي مفتاح باقي الإصلاحات، الا وهي السلم والأمان وسيادة القانون.

عدم تأثير المؤشرات الأخرى على النمو في الجزائر يعود إلى ضعف مؤسسات الدولة التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية والتي كان لها الأثر الكبير في وضع السياسات الاقتصادية، حيث بين Aidt, et al., (2008) في دراسة قام بها أن الفساد كمتغير داخلي في نموذج الدراسة مرتبط بنوعية المؤسسات، و أن النظام التي تكون فيه مؤسسات سياسية ذات نوعية عالية يكون للفساد تأثير سلبي على النمو، أما في النظام التي تكون فيه مؤسسات سياسية ضعيفة، الفساد ليس له تأثير على النمو، وهذا ما يعكس الأداء المؤسساتي الضعيف للجزائر خلال نتائج الدراسة.

كما بينت دراسات حديثة مرتبطة بحرية التعبير والمساءلة، وقامت بها كل من:

(Heliwell, 1994;Bruneitti, 1997) وجدوا أن العلاقة بين الديمقراطية والنمو غير واضحة الاتجاه. كما استعملت Alecina et al. (2006) متغيرات الحريات المدنية والاقتصادية والتنافس في الانتخابات لقياس أثر الديمقراطية على النمو فوجدوا أن اتجاه العلاقة بين الديمقراطية والنمو غير واضحة المعالم. وقد تم تأكيد هذه النتيجة في العديد من الدراسات قام بها كل من: (Przeworski, et al.; 2000).

كما بين Kirkpatrik (2014) أن وجود دلالة إحصائية بين جودة التنظيم ونمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعني وجود سببية من التنظيم إلى النمو كنتيجة. و انه من الممكن القول أن النمو الاقتصادي العالي يشجع على تنظيم أقل أو الاقتصاديات ذات الأداء الضعيف هي أكثر عرضة إلى النظم المعقدة .

أما فيما يتعلق بالدول النامية فهي تميل أن تكون فيها الحكومات أقل فعالية بسبب التغير والتكيف المستمر للسياسات والمؤسسات أثناء مرحلة التطويراو المرحلة الانتقالية الناجمة عن الإصلاحات، مما يؤثر سلبا على فعالية الأداء الحكومي والتنظيمات الناجمة عنها (Aaron Borges).

وهذا ما يبين سبب عدم تأثير هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

الجزائر كغيرها من الدول النامية، مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، ولن يتحقق ذلك إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة والذي تكون فيه مبادئ الحكم الراشد هي الركيزة.

رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد بشرية ومادية معتبرة، تبقى الجزائر مصنفة في المراتب الأخيرة لمؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي والمؤشرات العالمية الأخرى، كما أنها ما زالت حبيسة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

العديد من الدراسات والحقائق التاريخية تبين أن الدول الغنية بالبترول والغاز تعاني من إنتاجية القطاعات الصناعية والزراعية الضعيفة، وتعيق الإصلاحات المؤسسية اللازمة، ما ينجم عنها مؤسسات ضعيفة تسمح بظهور سلوكيات البحث عن الريع بدل الأنشطة الإنتاجية (Torvik, 2002).

وكنتيجة نهائية، وهذا ما بينه كل من Rodrick et al.,(2004) حيث ركزوا على أن تكون الإصلاحات انتقائية ومركزة على القيود التي بإمكانها أن تعيق النمو بدلا من القيام بإصلاحات واسعة النطاق قد تكون نتائجها غير مجدية وتأخذ متسعا من الوقت .

وهذا يقودنا إلى دراستنا، حيث بينت أهمية عدم الاستقرار السياسي وسيادة القانون وتأثيرهما على النمو كأولوية في الأوضاع الحالية للجزائر، كما بينت هذه الدراسة أن باقي المؤشرات ليس لها تأثير على النمو، بل بالعكس يعرف عن الدول المتقدمة أنها قامت بإنشاء مؤسساتها المبنية على القواعد الرسمية في عقود وحتى قرون، وهذا ليس هو الحال في حالة الجزائر باعتبارها دولة جديدة النشأة وعليه فان المؤشرات الأخرى سوف يكون لها التأثير في السنوات القادمة من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمن وسيادة القانون باعتبارهما الأساس في النمو والازدهار.

وبناءا على هذه النتائج فان علاقة الاتجاه بين الحكم الراشد والنمو غير واضحة كما تم التطرق إليها في الدراسات السابقة ، وأن من خلال دراسة الوضع الاقتصادي في الجزائر، أثبتت البحوث ذات صلة أن نسبة النمو التي حققتها الجزائر منذ الاستقلال مرتبطة ارتباطا كبيرا بأسعار المحروقات في السوق العالمي، حيث تمثل صادرات المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ما يقارب 30 % حتى 40 % من GDP ما يمثل نسبة كبيرة.

التوصيات

ومن التوصيات التي يمكن الاخذ بها لمعالجة هذه الظاهرة:

الشروع في إصلاحات مؤسسية عميقة وواسعة للقضاء على ممارسات الفساد والمحسوبية وتوفير إطار تنظيمي وقانوني ملائم يسمح بالوصول إلى السوق والمعلومات، وكذلك خلق مناخ استثمار سليم يكون فيه للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا كبيرا في امتصاص البطالة وتوفير التكنولوجيا المتطورة من خلال شراكة فعالة مبنية على المساواة.

- إعادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وحل مشكلة الملكية التي كانت وما زالت العائق الأكبر للنهوض بهذا القطاع، باعتبار الجزائر تتوفر على تضاريس ومناخ ملائمين يساعدان على النهوض بهذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الغذائي وكسر تبعية الواردات للمواد الاستهلاكية.

- إصلاح النظام المالي ومنه البنكي والنقدي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.

- الحد من تدخل الدولة عبر السياسات الاجتماعية والإنفاق العام والمعتمدة على عائدات المحروقات من أجل شراء السلم الاجتماعي، والتي عبر الزمن أثبت عدم نجاعاتها وفعاليتها وجعلت الناس تعتاد على الكسل واستعمال طرق سهلة وسريعة لربح المال. مما قد يكون له التأثير السلبي الكبير على الوضع الاجتماعي خاصة في هذه المرحلة جراء الانخفاض الحاد والدائم لأسعار المحروقات. وعليه، فإنه من الضروري وضع إستراتيجية مستقبلية جريئة لتنويع مصادر النمو خارج المحروقات والذي يتطلب إرادة سياسية كبيرة وتغير في ذهنيات النخبة الحاكمة لتحقيق النمو.

- إشراك الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والتي تتكون من إطارات سامية لما يمكن لها أن تقدمه من قيمة إضافية للدولة إذا عرفت هذه الأخيرة أن تستفيد من خبرتها وتحسن توظيفها واستغلالها من اجل المشاركة في التنمية.

- تعزيز المجتمع المدني و إشراكه في التعبير عن مختلف شرائح المجتمع من خلال محاسبة و مراقبة الحكومة و الدعوة إلى التغيير .

- إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي و الإدارة في انفاد العقود التجارية بفعالية و تحريرها من الضغوط السياسية .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الشيخ، الداوي (2009)، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**.جامعة دمشق.

بلخير، أسيا (2009)، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذج 2000 – 2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر.

بن شهرة، مدني (2008)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

جون، سوليفان (2011)، بناء الجسور...ما هي الروابط الرئيسية بين الاقتصاد والديمقراطية والحوكمة، أهمية تلك الروابط في عملية النمو الاقتصادي...و كيف تخلق تلك الروابط. **قضايا الإصلاح الاقتصادي.منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة.**

زوزي، محمد (2010)، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، **مجلة الباحث جامعة ورقلة.** (08): 167 – 180.

شعبان، فرج (2012)، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر.

عمراني،كربوسة (ديسمبر،2008)، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور على الموقع الالكتروني لجامعة الشلف:

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

كربالي، بغداد (2005)، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر. **مجلة العلوم الإنسانية.جامعة محمد خيضر بسكرة**.ع 8.

كماسـي محمـد الأمـين ودادن عبـد الغنـي (2002)، تحليـل النفقـات فـي الميزانيـة العامـة للدولـة باستخدام أسلوب التحليل إلـي المركبات الأساسية حالـة الجزائر فـي الفتـرة الممتـدة بـين 1970-2000، **مجلة الباحث جامعة ورقلة.**(01): 70- 81.

محمد، العجلوني (2013)، اثر الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية. **المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي.**

محمد الـدين، حمداني (2009)، **حدود التنميـة المستدامة فـي الاسـتجابة لتحـديات الحاضـر والمستقبل دراسة حالـة الجزائـر**، أطروحـة دكتـوراه غيـر منـشورة، جامعـة الجزائـر، الجزائر، الجزائر.

مسعي، محمد (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث جامعة ورقلة.** (10): 147 – 160.

نصيرة، لبجيري (2010)، التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية. المؤسسة وقضايا التنمية. **جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة. مجلة رقم 5.** ص 200-208.

البنك الجزائري، (2013)، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، **التقرير السنوي** ، **الجزائر.**

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Aaron Borges: energy consumption, FDI, Government Effectiveness and Economic growth from internet
http://s3.amazonaws.com/zanran_storage/web.bryant.edu/ContentPages/111494501.pdf

Abeyasinghe, R. (2004). Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence. **Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth,** 1.

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2000). **The colonial origins of comparative development: An empirical investigation** (No. w7771). National bureau of economic research.

Adam, R. (2003). Economic Growth, Inequality, and Poverty Findings from a New Data Set.The World Bank (Policy Research Working Paper No. 2972). Retrieved 10-30-2012 From
http://wwwwds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2003/03/22/000094946_03030704153293/Rendered/PDF/multi0page.pdf.

Aidt, T., Dutta, J., & Sena, V. (2008). Governance regimes, corruption and growth: Theory and evidence. **Journal of Comparative Economics**, 36(2), 195-220.

Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013). How does political instability affect economic growth?. **European Journal of Political Economy**, 29, 151-167.

Alaya, M., Nicet-Chenaf, D., & Rougier, E. (2008). Une analyse macroéconomique de l'attractivité des PSEM. In **Réunion finale du programme DAGGT-5-6 juin 2008.**

AlBassam, BA (2013), The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis.**European Journal of Sustainable Development**.

Alesina, A. and Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. **European Economic Review** 40, 1203- 1228.

Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth**. Journal of Economic growth**, 1(2), 189-211.

Alkire, S. (2010).Human Development: Definitions, Critiques, and Related Concepts. Human Development Reports (Research Paper 2010/01). Retrieved 06-20-2011 from **http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010/papers/HDRP_2010_01.pdf.**

Alvarez, M., J. A. Cheibub, F. Limongi, and A. Przeworski. (2000). **Democracy and Development: Political Institutions and Material Well-Being in the World**, J 950-1 990. Cambridge: Cambridge University Press.

Arndt, C., & Oman, C. (2006). Uses and Abuses of Governance Indicators. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development. **Development Centre Series**.

Barro, R. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries", **Quarterly journal of Economics**, Vol. 106.

Ben Abdelkader, F. (2009). **Du droit de l'Etat à l'Etat de droit dans les pays arabes de la Méditerranée** (Doctoral dissertation, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Pris 1 Panthéon Sorbonne).

Ben Bitour, A (1998).**L'Algerie au 3eme Millineaire: Defis et Potentialites**.994-98, Algerie: Edition Marinour.

Berkowitz, D., Pistor, K., & Richard, J. F. (2003). Economic development, legality, and the transplant effect**. European Economic Review**, 47(1), 165-195.

Bertelsmann Stiftung, B. T. I. (2012). **Algeria Country Report**. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.

Berthélemy, J. C., Kauffmann, C., Renard, L., & Wegner, L. (2002). Political instability, political regimes and economic performance in African countries. **unpublished paper prepared for African Development Bank, African Economic Outlook.**

Bevir, M. (2012). **Governance: A very short introduction**. New York: Oxford University Press.

Bingham, L. B., Bunachi, T. & O'Leary, R. (2005). **The new governance: Practices and processes for stakeholder and citizen participation in the work of government.Public Administration** Review,65(5), 547-558.

Bosselmann, K., Engel, R., & Taylor, P. (2008). **Governance for sustainability: Issues, challenges, successes** (No. 70). IUCN.

Brewer, G., & Choi, Y. (2007). Toward a Performing Public Sector: A Cross-Country Study of Democracy's Impact on Government Performance. **Paper presented at the Annual Meeting of the International Research Society for Public Management, Potsdam, Germany**, April 2-4.

Brown, D. S., & Mobarak, A. M. (2009). The transforming power of democracy: regime type and the distribution of electricity. **American Political Science Review**, *103*(02), 193-213.

Brunetti, A. (1997). Political Variables in Cross-country Growth Analysis. **Journal of Economics Surveys**, 11(2), 163-190.

Calderón, C., & Liu, L. (2002).The Direction of Causality between Financial Development and Economic. Growth.Central Bank of Chile (Working Papers No. 184). Retrieved 10-30-2012 From **http://www.comisiondistorsionesdeprecios.cl/eng/studies/workingpapers/pdf/dtbc184.pdf.**

Chauvet, Lisa and Collier, Paul (2009) 'Elections and economic policy in developing countries' , **Economic Policy** 24 (59): pp. 509-550.

de la Stratégie, D. (2008). Is "Good Governance" a Good Development Strategy?. **working paper January, 2008**.

Djankov, S., McLiesh, C., & Ramalho, R. M. (2006). Regulation and growth. **Economics Letters**, 92(3), 395-401.

Duc, C, Lavallée , E, (2004), **Les Bases de Données sur la Gouvernance.** Eurisco Université Paris Dauphine.

Easterly, W, and R. Levine. (2003). "Tropics, Germs, and Crops: How Endowments Influence Economic Development**," Journal of Monetary Economics** 50(1), 3-39.

Economic, U. N., & Council, S. (2006). **Definition of basic concepts and terminologies in governance and public administration**. E/C, 16, 4.

Foa, R, & Tanner, J.C. (2012). Methodology of the Indices of Social Development (No. 2012-04).Working Paper Series. Retrieved from. http://hdl.handle.net/1765/50510.

Fukuyama, F, (2008),What Do We Know About The Relatioship Between The Political and Economic Dimension of Development,**Governance, Growth, and Development Decision Making** (p:25-35),World bank.

Fukuyama, F. (2013). What is governance?**Governance**,26(3), 347- 368.

Glaeser, E. L., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2004). Do institutions cause growth**?. Journal of economic Growth**, 9(3), 271-303.

Goran, H., Julius, C., & Ken, M. (2003). the Bureaucracy and Governance in 16 Developing countries. **Overseas Development Institute, World Governance Survey Discussion**, 7.

Gray, Hazel, (2007), Governance for Economic Growth and Poverty Reduction: Empirical Evidence and new Directions Reviewed. **Department for International Development, World Bank**.

Guided Tour, A. (2008). **NUPI Working Paper**. botolf maurseth.

Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (1998). **Does corruption affect income inequality and poverty? International Monetary Fund**. Fiscal Affairs Department Working Paper.

Hall, R. E., & Jones, C. I. (1999). **Why do some countries produce so much more output per worker than others?** (No. w6564). National bureau of economic research.

Han, X., Khan, H. A., & Zhuang, J. (2014). Do Governance Indicators Explain Development Performance? A Cross-Country Analysis. A Cross-Country Analysis (November 2014). **Asian Development Bank Economics Working Paper Series**, (417).

Helliwell, J. F. (1994). Empirical linkages between democracy and economic growth. **British journal of political science**, *24*(02), 225-248.

Heinrich, C. and L. Lynn, Jr. (eds). (2000). **Governance and Performance: New Perspectives.** Washington D.C.: Georgetown University Press.

Hodge, A., Shankar, S., Rao, D. S., & Duhs, A. (2011). Exploring the links between corruption and growth. **Review of Development Economics**, 15(3), 474-490.

Hudson, John and Mosely, Paul (2009) 'Core state-building functions and sustainable development'**. Paper prepared for DFID. Draft Mimeo**.

Huntington, S. (1968), **Political Order in Changing Societies**, Yale University Press, New Haven, COM.

Huynh, K. P., & Jacho-Chávez, D. T. (2009). Growth and governance: A nonparametric analysis. **Journal of Comparative Economics**, *37*(1), 121-143.

IMF Country Report n 03/69, March 2003**; Algeria: Selected Issue and Statistical Appendix .**

Iqbal, K., & Shah, A. (2008). **A Critical Review Of Governance Indicators**. A Preliminary Draft.

Jalilian, H., Kirkpatrick, C., & Parker, D. (2007). The impact of regulation on economic growth in developing countries: A cross-country analysis. **World development**, 35(1), 87-103.

Jong-a-Pin, R. (2009). On the measurement of political instability and its impact on economic growth. **European Journal of Political Economy** 25, 15–29.

Joshi, D. K., Hughes, B. B., & Sisk, T. D. (2015). Improving Governance for the Post-2015 Sustainable Development Goals: Scenario Forecasting the Next 50years. **World Development**, 70, 286-302.

Kaufmann, D, Kraay, A (2008), Governance indicators: Where are we, where should we be going?.**The World Bank Research Observer, World Bank**.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. **Hague Journal on the Rule of Law**, 3(02), 220-246.

Kirkpatrick, C. (2014). Assessing the Impact of Regulatory Reform in Developing Countries. **Public Administration and Development**, 34(3), 162-168.

Knack, S, Keefer, P, (1995): Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Indicators. In: **Economics and Politics** , Vol. 7, No. 3 ,(pp. 207-228). Munich Personal RePEc Archive Publishing.

Kurtz, M. J., & Schrank, A. (2007). Growth and governance: Models, measures, and mechanisms**. Journal of politics**, 69(2), 538-554.

Levy, B., & Fukuyama, F. (2010). Development strategies: integrating governance and growth. **World Bank Policy Research Working Paper Series, Vol.**

Lipset, S. M. (1960). Political Man: The Social Basis of Modern Politics. **New York: Doubleday**.

Matallah, S. Essay Competition 2015 Rural Development Strategies in the MENA Region.

Majumdar, M. A., & Saad, M. (2005). **Transition and development in Algeria: economic, social and cultural challenges**. Intellect Books.

Maldonado, N. (2010, May). The World Bank's evolving concept of good governance and its impact on human rights. In **Doctoral workshop on development and international organizations**, Stockholm, Sweden, May (pp. 29-30).

Mauro, P. (1995). Corruption and growth. **The quarterly journal of economics**, 681-712.

Moore, M. (1998). Peter Evans, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation**. *Economic development and cultural change***, *46*, 427-431.

Méndez, F., & Sepúlveda, F. (2006). Corruption, growth and political regimes: cross country evidence**. European Journal of Political Economy**, 22(1), 82-98.

Méon, P. G., & Weill, L. (2008). **Is corruption an efficient grease?.**

Miyazawa, I., & Zusman, E. (2015). A Quantitative Analysis of the Effect of Governance on the Millennium Development Goals (MDGs): **Implications for the Post-2015 Development Agenda.**

North, D. C., & Thomas, R. P. (1971). The rise and fall of the manorial system: A theoretical model. **The Journal of Economic History**, *31*(04), 777-803.

North, D. C. (1990). **Institutions, institutional change and economic performance**. Cambridge university press.

North, D. C. (1992). **Transaction costs, institutions, and economic performance** (pp. 13-15). San Francisco, CA: ICS Press.

North, D. C. (1994). Economic performance through time. **The American economic review**, *84*(3), 359-368.

North, D. and Thomas, R.P.T. (1996) **Rise of the western world: A new economic history.** Cambridge:Cambridge University Press.

OECD, (2010), **Regulatory Policy and the Road to Sustainable Growth**. Draft Report.

Olson, M. (1982), **The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation and Social Rigidities**, New Haven: Yale University Press.

Pere, E (2015), Impact of Good Governance in the Economic Development of Western Balkan Countries. **European Journal of Government and Economics**.

Pierre, J. (Ed.). (2000**). Debating governance: Authority, steering, and democracy**. OUP Oxford.

Pradhan, R. P., and Sanyal, G. S. (2011). Good Governance and Human Development: Evidence from Indian States. **Journal of Social and Development Science**, 1 (1), pp. 1-8.

Przeworski, A., Alvarez, M. E., Cheibub, J. A., & Limongi, F. (2000). **Democracy and Development.**

Rodrik, D., A. Subramanian, and F. Trebbi. (2004). "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development, **Journal of Economic Growth ,** 9, 131-165.

Saad, Meliani and Benosman (2005), In Majumdar, & Saad, **Transition and development in Algeria: economic, social and cultural challenges.**(PP:17-27), Intellect Books.

Sachs, J., McArthur, J. W., Schmidt-Traub, G., Kruk, M., Bahadur, C., Faye, M., & McCord, G. (2004). Ending Africa's poverty trap. **Brookings papers on economic activity**, *2004*(1), 117-240.

Sáez, L. (2013). **Methods in governance research: a review of research approaches**.

Seddiki, M, (2016) Investissements Publics et Gouvernance en Algérie: Quelle Relation ?. **les communication du colloque internationale: universite de setif, Algerie.**

Sen, Amartya (1999) **Development as freedom** Oxford, Oxford University Press

S de la Harpe, C Rijken and R Roos, Good Governance, **Potchefstroom Electronic Law Journal**, Volume 11, Number 2, 2008.

Tarek, B. A., & Ahmed, Z. (2013). Governance and Economic Performance in Developing Countries: an Empirical Study. **Journal of Economics Studies and Research**, *2013*, 1.

Tavares, J. And Wacziarg, R.(2001). How Democracy Affects Growth. **European Economic Review** 45,2001,1341 -1378

Thomas, M. A. (2010). What do the worldwide governance indicators measure&quest. **European Journal of Development Research**, 22(1), 31-54.

Torvik, R. (2002). Natural resources, rent seeking and welfare. **Journal of development economics**, *67*(2), 455-470.

Weiss, T.G. (2000). Governance, good governance and global governance: Conceptual and actual challenges.**Third World Quarterly**,21(5),795-814.

Wong, P. K., Ho, Y. P., & Autio, E. (2005). Entrepreneurship, innovation and economic growth: Evidence from GEM data. ***Small Business Economics***, *24*(3), 335-350.

Yerrabati, S., & Hawkes, D. (2015). Economic Governance and Economic Growth in South and East Asia & Pacific Region: Evidence from Systematic Literature Reviews and Meta-analysis. **Advances in Economics and Business**, 3(1), 1-21.

Zouache, A. (2015). Etat, heritage colonial et strategie de developpement en Algerie**. les cahiers du cread**, 100, 7-36.

Zouache, A. **The economics of Algeria since indepedence**.
Jaargang 46 Nummer 3 Herfst 2012

Zubair, S. S., & Khan, M. A. (2014). Good Governance: Pakistan's Economic Growth and Worldwide Governance Indicators**. Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences**, *8*(1), 258-271.

مصادر مؤشرات الحكم الراشد للبنك الدولي

Table 1: WGI Data Sources

Code	Source	Type*	Public	Country Coverage	Represe-ntative	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	Expert (GOV)	Partial	53			x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
AFR	Afrobarometer	Survey	Yes	19				x	x	x	x	x	x	x	x	x
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	Expert (GOV)	Partial	29				x	x	x	x	x	x	x	x	x
BPS	Business Enterprise Environment Survey	Survey	Yes	27				x	x	x	x	x	x	x	x	x
BTI	Bertelsmann Transformation Index	Expert (NGO)	Yes	125					x	x	x	x	x	x	x	x
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads	Expert (NGO)	Yes	62							x	x	x	x	x	x
DRI	Global Insight Global Risk Service	Expert (CBIP)	Yes	144	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report	Expert (GOV)	Yes	29		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index	Expert (CBIP)	Yes	181	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
FRH	Freedom House	Expert (NGO)	Yes	197	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey	Survey	Yes	80					x	x	x	x	x	x	x	x
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report	Survey	Yes	134	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
GII	Global Integrity Index	Expert (NGO)	Yes	79						x	x	x	x	x	x	x
GWP	Gallup World Poll	Survey	Yes	130	x								x	x	x	x
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom	Expert (NGO)	Yes	179	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale	Expert (GOV)	Yes	192	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments	Expert (GOV)	Yes	90							x	x	x	x	x	x
IJT	iJET Country Security Risk Ratings	Expert (CBIP)	Yes	185	x						x	x	x	x	x	x
IPD	Institutional Profiles Database	Expert (GOV)	Yes	85	x								x	x	x	x
IRP	IREEP African Electoral Index	Expert (NGO)	Yes	53				x	x	x	x	x	x	x	x	x
LBO	Latinobarometro	Survey	Yes	18		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index	Expert (NGO)	Yes	76					x	x	x	x	x	x	x	x
OBI	International Budget Project Open Budget Index	Expert (NGO)	Yes	85								x	x	x	x	x
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments	Expert (GOV)	Partial	142		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey	Survey	Yes	15			x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	Expert (CBIP)	Yes	140	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index	Expert (NGO)	Yes	170	x				x	x	x	x	x	x	x	x
TPR	US State Department Trafficking in People report	Expert (GOV)	Yes	153	x			x	x	x	x	x	x	x	x	x
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer	Survey	Yes	23							x	x	x	x	x	x
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook	Survey	Yes	55		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	Expert (CBIP)	Yes	203	x		x	x	x	x	x	x	x	x	x	x

*Types of Expert Assessments: CBIP -- Commercial Business Information Provider, GOV -- Public Sector Data Provider, NGO -- Nongovernmental Organization Data Provider

المصدر : البنك الدولي سبتمبر 2010

THE IMPACT OF GOVERNANCE ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA BETWEEN 1996 TO 2014

By

Sami Boukrit

Supervisor

Dr. Adel El Shamaila

ABSTRACT

The study aims to examine the impact of governance on economic growth in the case of Algeria State during the period 1996-2014.

The study uses World Wide Governance indicators which consist of six dimensions: Accountability and Voice, Political Instability and Violence, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law and Control of corruption, are employed as independent variables while GDP per capita is used as dependent variable.

Data sources are obtained from the annually published data by the World Bank for the above indicators. The analysis used Multiple Linear Regression Model.

The results suggest that WGI indicator had a positive and statistically significant impact at level (0.05) on GDP per Capita in Algeria. Moreover the results shows that Political stability and Violence , Rule of Law have a positive and statistically significant impact on GDP per Capita in Algeria at level (0.05).While other dimensions : Accountability and Voice, Government Effectiveness, Regulatory Quality and Control of corruption have statistically no impact on GDP per capita at level (0.05).

Keywords : Accountability and Voice, Political Instability and absence of Violence, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law and Control of corruption and GDP per capita